لصيفة الشريف

البرلمان كما عشته

2026

- المؤلف: لطيفة الشريف
- عنوان الكتاب: البرلمان كما عشته
- عدد الصفحات: 110
- عدد الكلمات: 11962
- الطبعة: الأولى 2026

رقم الإيداع القانوني:

2026MO4762

الرقم الدولي الموحد للكتب ردمك

978-9920-27-224-7

مطبعة:

دار القلم

العنوان: شارع النور- الرباط

الهاتف/فاكس: 0537299490

Email : daralkalam@yahoo.fr

فهرس المحتويات

كلمة استهلالية 8

مقدمة 12

الفصل الأول: الوظيفة التشريعية 14

أولا: إعداد مقترحات القوانين 16

ثانيا: مناقشة مشاريع القوانين 19

ثالثا: المداخلات في الجلسات العامة (مناقشة مشاريع ومقترحات القوانين) 21

رابعا: من داخل العمل التشريعي: تجربتي في لجنة القطاعات الاجتماعية 22

خامسا: التصويت على القوانين 26

سادسا: مناقشة مشاريع قوانين المالية 28

الفصل الثاني: الوظيفة الرقابية وتقييم السياسات العمومية 30

أولا: الأسئلة الشفهية 32

ثانيا: الأسئلة الكتابية 35

ثالثا: الأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة في إطار تقييم السياسات العمومية 40

1: الجلسة الشهرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 41

رابعا: عضوية اللجان والمهام الاستطلاعية ومجموعات العمل الموضوعاتية 44

1: عضوية لجنة القطاعات الاجتماعية: الفلسفة والمقاصد 46

2: المهمة الاستطلاعية حول وضعية الطب الشرعي 47

3: المساواة والمناصفة: تجربة في خدمة السياسات الاجتماعية والمساواة 49

خامسا: طلبات عقد اللجان والقيام بمهام استطلاعية 52

الفصل الثالث: الوظيفة الدبلوماسية 56

أولا: القضية الوطنية 59

ثانيا: مجموعة الصداقة البرلمانية 61
ثالثا: المهام الخارجية والفعاليات والمؤتمرات البرلمانية 64
الفصل الرابع: التواصل السياسي 66
أولا: التواصل مع الفعاليات داخل الفريق 68
ثانيا: التواصل والانفتاح بوسائط التواصل الاجتماعي 70
الفصل الخامس: الملاحق 74
الملحق 1: مقترحات القوانين 74
الملحق 2: المداخلات في الجلسات العامة 78
الملحق 3 : الأسئلة الشفهية 85
الملحق 4: الأسئلة الكتابية 101
الملحق 5 : طلبات عقد اجتماعات اللجان 108

موجز عن السيرة الذاتية

- نائبة برلمانية عضو الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية برسم الولاية التشريعية الحادية عشر 2021-2026؛
- عضو لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب؛
- عضو مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول المساواة والمناصفة؛
- رئيسة المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول معاهد الأنكولوجيا؛
- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-أنغولا؛
- عضو مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-بلجيكا؛
- عضو مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب -سويسرا؛
- رئيسة جمعية الشريك الوردي «مرض السرطان»؛
- رئيسة تحالف جمعيات مرض السرطان بالمغرب.

كلمة استهلالية

شكلت تجربتي داخل المؤسسة التشريعية محطة فارقة في مساري النضالي والسياسي، ومحكا فعليا لاختبار القدرة على تحويل الالتزام بالقضايا المجتمعية إلى ممارسة عملية داخل فضاء دستوري يعكس إرادة الشعب. لم تكن المسؤولية يسيرة لكنها كانت شرفا كبيرا استدعى مني حضورا دائما وفعلا سياسيا مسؤولا وإصغاء عميقا لنبض المواطنين، خاصة الفئات التي غالبا ما تجد نفسها خارج دوائر التأثير والاهتمام.

ولطالما لم اعتبر مسؤوليتي السياسية مجرد موقع مؤسساتي، بل التزاما سياسيا وأخلاقيا نابعا من قناعة راسخة بأن النضال الحقيقي، لا يكتمل إلا عندما يترجم إلى فعل مؤسساتي يؤثر في السياسات العمومية ويعيد الاعتبار لصوت المواطن، خاصة في زمن يتعالى فيه منسوب اللامبالاة واتساع الهوة بين المجتمع والسياسة.

لقد استندت في ممارستي البرلمانية إلى تصور سياسي يجعل من البرلمان فضاء للتمثيل والوساطة الحقيقية بين الدولة والمجتمع، لا آلية للتصويت أو التكييف القانوني، فالبرلمان بالنسبة لي ليس فقط سلطة تشريعية، بل منبر للمرافعة من أجل العدالة الاجتماعية، ومجال لإعادة التوازن إلى علاقات القوة داخل النسق السياسي، حيث تسمع أصوات الهامش وتطرح الأسئلة العميقة حول التنمية والكرامة والمساواة(...).

على **المستوى التشريعي**، انطلقت من قناعتي بأن القوانين ليست نصوصا تقنية جامدة، بل أدوات لإحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق العدالة، لذلك انخرطت بجدية في مناقشة مشاريع القوانين، واقترحت تعديلات تراعي خصوصيات المجتمع وتستجيب لتحولاته وشاركت إلى جانب فريقي في إعداد

مقترحات قوانين مستوحاة من واقع المجتمع، وخاصة في مجالات العدالة الاجتماعية والنهوض بأوضاع النساء ودعم الشباب وتقوية التعليم العمومي وتكافؤ الفرص(...).

انخرطت بوعي نقدي في العمل التشريعي، مدركة أن القانون لا يكتب بالحبر بل بالمعاناة اليومية، وبالرهانات المجتمعية الكبرى فحرصت على أن تكون مساهمتي التشريعية نابعة من تحليل واقعي وسوسيولوجي للحاجيات، وأن تنطلق من روح العدالة لا من منطق التوازنات التقنية، كما سعيت بمعية رفاقي ورفيقاتي إلى الدفع بمقترحات تعزز الحكامة، وتكرس مبدأ الإنصاف وتقطع مع منطق الامتيازات الضيقة(...).

أما فيما يتعلق **بالمهام الرقابية**، فقد حرصت على ممارسة هذا الدور انطلاقا من مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فوجهت أسئلة شفهية وكتابية إلى جانب رفاقي ورفيقاتي بالفريق النيابي حول قضايا ملحة تهم الصحة والشغل والبنيات التحتية وحماية الفئات الهشة. وداخل الجلسات العامة، لم تكن مداخلاتي فقط لإثارة الانتباه أو للاستهلاك السياسي بل لتقديم مرافعات مسؤولة تستند إلى معطيات ميدانية وتنتصر لكرامة المواطن.

ولأجل ذلك كانت أسئلتي وتدخلاتي محاولة لإعادة ربط السياسة بالمجتمع، ولمساءلة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية من منظور من ينحاز للمصلحة العامة، ويرفض منطق التدبير البيروقراطي الفاقد للبعد الإنساني.

ورغم ثقل المهام داخل البرلمان، لم أفصل يوما بين العمل التشريعي والبعد الميداني، بل اعتبرت القرب من المواطنات والمواطنين أساسا لمشروعية تمثيلي، تواصلت بشكل مستمر مع ساكنة جهتي، عقدت لقاءات استماع، تابعت ملفات شخصية وجماعية، وسعيت إلى الترافع عن قضاياهم لدى مختلف المؤسسات بقدر ما يتيحه الإطار القانوني والبرلماني.

لذلك كنت حاضرة ميدانيا أستمع وأتفاعل وأترافع، لأنني أومن أن الشرعية السياسية لا تبنى فقط في قبة البرلمان بل في الحضور اليومي داخل قضايا الناس، وفي الانخراط المسؤول في الديناميات المجتمعية.

وفيما يخص **تقييم السياسات العمومية**، فقد مثل هذا الجانب أحد أهم أولوياتي البرلمانية، باعتباره مدخلا لتحسين الفعل العمومي وتوجيهه نحو الفعالية والنجاعة، انخرطت في رصد مخرجات السياسات القطاعية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، وتتبعت أوجه القصور في التخطيط والتنفيذ وأثر غياب العدالة المجالية على توزيع الاستثمارات العمومية.

وقد أكدت تجربتي أن السياسات العمومية رغم بعض المكتسبات، ما زالت تنتج الفوارق بدل تقليصها بسبب غياب الرؤية التشاركية والتنسيق والالتقائية بين مختلف القطاعات، وهو ما يستدعي إصلاحا عميقا في منهجية بناء وتنفيذ البرامج الحكومية، بجعلها قائمة على التقييم القائم على النتائج، وربط التمويل بالأثر الملموس على المواطن...

وفي الشق **الدبلوماسي البرلماني**، اعتبرت أن الحضور في المحافل الدولية واللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف ليس مجرد واجب بروتوكولي بل فرصة استراتيجية لتعزيز صورة بلدي والدفاع عن مصالحه، والترافع حول قضاياه العادلة وفي مقدمتها وحدتنا الترابية، كما ساهمت في تعميق الحوار مع البرلمانات الشريكة من خلال عضويتي في عدد من لجان الصداقة البرلمانية، والمشاركة في لقاءات برلمانية دولية، كانت فيها قضايا النوع والمساواة والتنمية والهجرة والتغيرات المناخية في صلب المداخلات والنقاشات التي شاركت فيها، وقد شكل هذا الحضور امتدادا طبيعيا للبعد الوطني في الممارسة البرلمانية ورسالة سياسية تؤكد انخراطنا في بناء علاقات برلمانية دولية متوازنة قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر.

إن هذه التجربة، رغم تحدياتها وضيق هوامشها أحيانا عمقت لدي الإيمان بأن التغيير ممكن، حين يقترن العمل السياسي بالوضوح والنزاهة والوفاء لثقة الأمة مصدر السيادة، وأعتبر أن ما تحقق لم يكن مجهودا فرديا، بل ثمرة تفاعل مستمر مع مجتمع ينتظر من ممثليه الكثير ويستحق أكثر.

وفي ختام هذا الاستهلال فإنني لا أدعي الكمال، لكنني أفتخر بأنني مارست السياسة من موقع الإيمان بقدرتها على إحداث التحول، وبأنني حملت هم المواطنات والمواطنين داخل مؤسسة تعد من أبرز تجليات الإرادة الشعبية، وهي تجربة أعتبرها لبنة في مشروع أوسع من أجل بناء ديمقراطية فعلية قائمة على المساواة والمشاركة والمساءلة والعدالة الاجتماعية.

مقدمة

تقدم هذه الحصيلة النيابية كوثيقة سياسية ومؤسساتية تروم تسليط الضوء على مسار أداء برلماني لم يكن محصورا في الجوانب الإجرائية، بل تأسس على رؤية واضحة تعتبر التمثيل النيابي مسؤولية سياسية وأخلاقية تتجاوز حدود الحضور الشكلي إلى التفاعل الملموس مع انتظارات المواطنات والمواطنين، والمساهمة الجادة في تجويد الفعل التشريعي وتقوية الوظيفة الرقابية والدفاع عن المصالح الوطنية العليا للوطن في المحافل البرلمانية الدولية.

لقد شكلت تجربتي البرلمانية داخل فريقي النيابي في إطار الولاية التشريعية الحادية عشر-2021 2026، مناسبة للانخراط الواعي والمسؤول في الديناميات الوطنية الكبرى وفي مقدمتها ورش الإصلاح المؤسساتي، وتكريس الحكامة التشريعية والرقابية من موقع مؤمن بأن الديمقراطية لا تستقيم إلا بمؤسسات قوية، ونخب مؤهلة تزاوج بين القرب من المجتمع والفعالية داخل المؤسسة.

وانطلاقا من هذا التصور، استندت حصيلة مشاركتي داخل فريقي النيابي إلى أربع مرتكزات أساسية:

الفعل التشريعي: انخرطت داخل فريقي في النقاشات القانونية من منطلق تحليل سياسي ومجتمعي، مساهمة في إغناء مشاريع القوانين بتعديلات واقعية تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة ومبادئ التنمية(...)، كما تقدمت إلى جانب رفاقي ورفيقاتي بمقترحات قوانين تعبر عن نبض المواطنين وتترجم مطالبهم إلى صيغ تشريعية عملية.

الفعل الرقابي: لطالما اعتبرت هذه الوظيفة أداة سياسية لمحاربة الاختلالات وكشف مكامن القصور في السياسات العمومية من خلال الأسئلة الكتابية والشفوية، والمداخلات الرقابية خصوصا في الملفات التي تمس الحقوق الأساسية: **الصحة؛ التعليم؛ العدالة الاجتماعية؛ والعدالة المجالية** (...).

تقييم السياسات العمومية: ساهمت بمعية زملائي وزميلاتي في رصد وتقييم مخرجات السياسات القطاعية من منظور قائم على النجاعة والعدالة في الأثر، موجهة مساهمتي النيابية إلى ضرورة الانتقال من منطق الكم إلى منطق الأثر الملموس، ومن التدبير القطاعي إلى التنسيق المؤسساتي القائم على نتائج قابلة للقياس والمساءلة.

الفعل الدبلوماسي البرلماني: خلال مهامي الدبلوماسية البرلمانية كنت على وعي تام وقناعة راسخة بأن الدفاع عن القضايا الوطنية لا يقتصر على الخطاب الداخلي، بل يمر كذلك عبر الحضور الفاعل في المحافل البرلمانية الدولية، حيث سعيت إلى إيصال صوتٍ وطني متزن مُدافع عن ثوابت الدولة وقضاياه العادلة، وملتزم بقيم التعاون والتضامن جنوب-جنوب والترافع من أجل العدالة والحقوق الكونية.

إن سردية هذه التجربة البرلمانية وإن كانت لا تدعي الكمال فإنها تعكس اجتهادا متواصلا وممارسة برلمانية مسنودة بتصور سياسي يجعل من البرلمان آلية للتغيير، ومن النائب(ة) ركيزة للمساءلة والبناء الديمقراطي، بما ينسجم مع انتظارات الوطن ومستلزمات اللحظة التاريخية.

الفصل الأول: الوظيفة التشريعية

حين نلت ثقة المواطنات والمواطنين ومنحوني شرف تمثيلهم داخل المؤسسة التشريعية كنت مدركة تماما أن هذا التكليف ليس امتيازا بل مسؤولية أخلاقية وسياسية، لقد ولجت البرلمان لا كمشاركة بل كفاعلة سياسية ملتزمة بقضايا العدالة الاجتماعية المناصفة والكرامة الإنسانية.

اخترت أن أكون صوتا لمن لا صوت لهم، أن أمثل نساء هذا الوطن وشبابه وفئاته الهشة من خلال أداء تشريعي ورقابي يُترجم إلى مواقف ومبادرات ومقترحات قوانين، ويدافع عن الحقوق لا من منطلق التوافقات السياسوية الضيقة، بل من زاوية المصلحة العامة والوفاء لروح الدستور.

إن تجربتي البرلمانية لم تكن سهلة، خاصة في سياق وطني ودولي متحول تتقاطع فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية مع متغيرات مناخية وثقافية عميقة، لكنني في كل مرحلة كنت أؤمن أن دور النائب(ة) لا يجب أن يختزل في التصويت أو الحضور الرمزي بل أن يكون فاعلا في صياغة السياسات العمومية وفي الترافع الجاد داخل اللجان وخارجها.

لقد اشتغلت خلال هذه الولاية على ملفات أعتبرها جوهرية كالمناصفة والتمكين الاقتصادي للنساء وإصلاح منظومة التعليم العمومي العدالة المجالية والحق في الصحة وقانون حماية النساء من العنف. لم تكن هذه اختيارات عشوائية بل قناعات نابعة من استماعي الدائم لمطالب المواطنات والمواطنين ومن احتكاكي اليومي بمشاكلهم في دائرتي الانتخابية وفي الفضاءات الاجتماعية المختلفة.

أؤمن أن الفعل السياسي لا يكتمل إلا إذا اقترن بالوضوح والشفافية والمحاسبة...، لذلك فإن هذه الحصيلة التي أقدمها اليوم ليست عرضا لما تم إنجازه بل هي دعوة مفتوحة للنقاش وللتقييم وللوقوف على ما تحقق وما لم يتحقق، حيث إنني لا أدعي الكمال لكنني أؤكد أن كل خطوة اتخذتها إلى

جانب رفاقي ورفيقاتي بفريقي النيابي كانت بنية خدمة الوطن والدفاع عن الكرامة والالتزام بالمبادئ التي حملتها وأخذتها على عاتقي منذ أن قررت خوض غمار العمل السياسي.

وإنني إذ جددت العهد بمواصلة النضال من داخل المؤسسة وخارجها، فإنني آمنت أكثر من أي وقت مضى أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يكون فرديا بل هو فعل جماعي يتطلب تعبئة كل القوى الحية، وخاصة النساء والشباب لبناء ديمقراطية حقيقية قائمة على العدالة والكرامة والمساواة(...).

أولا: إعداد مقترحات القوانين

لطالما اعتبرت من موقعي كنائبة مؤمنة بالعمل السياسي داخل المؤسسات أن إعداد مقترحات القوانين ليس إجراءا تقنيا أو شكليا، بل هو عمل سياسي بامتياز يعبر عن اختياراتنا الإيديولوجية وعن تصورنا للعدالة ولشكل الدولة التي نطمح إليها وعن مواقفنا من قضايا المجتمع وهمومه اليومية.

لقد اخترت أن أنتمي إلى مدرسة سياسية تعتبر أن البرلمان ليس فضاءا للتشريع بل معتركا للصراع الديمقراطي الرمزي حيث تتواجه التصورات وتتفاعل المرجعيات ويتقدم كل طرف بما يراه تعبيرا عن مشروعه المجتمعي، ومن هذا المنطلق فإن مقترحات القوانين التي ساهمت في إعدادها، لم تكن حيادية بل كانت منحازة بوضوح لقيم العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والكرامة(...).

عملت بمعية فريقي النيابي على صياغة مقترحات قوانين تعبر عن رؤيتنا التقدمية بدءا من المطالبة بتوسيع الحريات الفردية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة ومرورا بتقوية آليات الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العمومية، كما اشتغلنا على مشاريع تناهض كل أشكال التمييز خاصة فيما يتعلق بالتمييز ضد النساء(...).

نؤمن أن كل مقترح القانون هو إعلان عن موقف وفتح نقاش وتقديم بديل، حتى وإن كنا نعرف مسبقا حجم موازين القوى التي تعيق تمريره، لكنه في ذات الوقت أداة للتراكم ولبناء خطاب سياسي قانوني بديل، يفضح أعطاب المنظومة القانونية القائمة ويقومها ويقترح أفقا آخر لتشريعات تضع الإنسان وكرامته وحقوقه في صلب الاهتمام.

إن إعداد مقترح قانون بالنسبة لي يعد محاولة لترجمة تطلعاتهم إلى نصوص واضحة ودقيقة قابلة للتنزيل، وهو كذلك فعل مقاومة ناعمة داخل مؤسسات قد تغلب منطق المحافظة أو الأغلبية العددية لكن لا يمكن أن تحاصر صوت الأفكار الحية.

وإنني إذ أضع بين أيديكم بعضا من هذه المبادرات التشريعية، فإنني لا أقدمها بوصفها منجزا شخصيا بل كمساهمة جماعية داخل فريقنا في معركة بناء دولة عادلة مدنية ديمقراطية تسود فيها سيادة القانون لا منطق الامتيازات (...).

❖ حصيلة التجربة النيابية

لقد كان من أبرز محطات مساري التشريعي داخل فريقي النيابي المساهمة في **تقديم ستة وعشرين (26) مقترح قانون** تناولت مختلف القضايا الاجتماعية والصحية والتعليمية والحقوقية، وقد أدركت خلال إرهاصات إعداد مشاريع هذه المقترحات أن دوري لا يقتصر على الرقابة أو توجيه الأسئلة لوحدهما، بل يمتد إلى المساهمة الفعلية في صياغة السياسات والقوانين التي تضمن العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع خصوصا الفئات الأكثر هشاشة.

من خلال هذه المقترحات، سَعيت إلى تعزيز قيم **العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية**، وقد شاركت في مقترحات تعديل مدونة الأسرة والقوانين المتعلقة بكفالة الأطفال المهملين[1] وتتميم قوانين الشغل، وذلك لأننا نؤمن أن هذه النصوص أدوات لإعادة توزيع الموارد والفرص وحماية الفئات الضعيفة، بما يتوافق مع الفكر الاشتراكي الذي يضع الدولة كضامن للعدالة الاجتماعية وحقوق العمال والفئات الهشة.

في **المجال الصحي**، انخرطت في مقترحات تتعلق بالهيئة العليا للصحة وتنظيم النقل الطبي إدراكا مني بأن الرعاية الصحية حق اجتماعي أساسي يجب أن تضمنه الدولة للجميع دون تمييز طبقي وفق رؤية اشتراكية تؤكد دور الدولة في حماية المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية.

[1] صودق على مشروع هذا القانون بتاريخ 14 أبريل 2025.

وداخل نفس النسق حرصنا على دعم **تمكين الشباب وتطوير التعليم العالي**، من خلال مقترحات تقوي جودة التعليم وتدعم دور الشباب، لأن الاشتراكية ترى في تمكين الأجيال القادمة استثمارا في مجتمع متضامن وعادل.

دون أن يصرفنا ذلك عن الاهتمام **بالبنيات الأساسية والتنمية العمرانية**، حيث ساهمت في تقديم مقترحات تعديل قوانين السير والإسكان والبنية التحتية، لأن العدالة الاجتماعية تشمل أيضا تقليص الفوارق المجالية وضمان الوصول المتساوي والمتكافئ للخدمات الأساسية.

إن تجربتي مع هذه المقترحات لم تكن حضورا تشريعيا بل كانت مسارا يسعى لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات وبين الدولة والمواطن وبين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، بحيث تتحول الأفكار إلى سياسات ملموسة تصنع فرقا حقيقيا في حياة الناس **(الملحق 1 مقترحات القوانين)**.

ثانيا: مناقشة مشاريع القوانين

حين ولجت البرلمان كنت مدركة أن المعركة التشريعية لا تحسم عبر مقترحات القوانين، بل أيضا وبقوة عبر مناقشة مشاريع القوانين التي تحال علينا من طرف الحكومة، وفي كل مرة أمسك فيها نصا قانونيا واردا علينا داخل اللجنة أو يوزع علينا مرة أخرى بالجلسة العامة، أطرح على نفسي سؤالا عميقا:

- **هل يعكس هذا المشروع روح العدالة التي نناضل من أجلها؟**
- **هل يعيد التوازنات المختلة لصالح الفئات الضعيفة؟**
- **هل يكرس الحريات أم يقيدها؟**

وبالنسبة لي، فإن مناقشة مشروع قانون كانت لحظة سياسية بامتياز وهي محطة تختبر فيها مواقف الفرق البرلمانية، وتتضح فيها معالم الصراع بين من يدافع عن منطق السوق، ومن يدافع عن منطق الدولة الاجتماعية، وبين من يُغلب الأمن على الحريات ومن يُوازن بينهما دون تفريط.

لذلك، كنت حريصة داخل اللجان وخلال الجلسات العامة، على ألا أتعامل مع النصوص بصمتٍ أو رضا تقني بل أمارس حقي وواجبي في النقد وفي الاقتراح وفي تعديل المواد التي أراها لا تنسجم مع قناعاتي، ولا مع تطلعات من أمثلهم (...).

انطلاقا من مسؤوليتي الوطنية والسياسية ومن واجبي الدستوري، لم يكن ذلك سهلا فكل تعديل هو معركة صغيرة في قلب معركة أكبر، أحيانا يحظى بالقبول ونمرره وأحيانا أخرى يرفض لا لشيء إلا لتسجل لمزايدة سياسية أو لاستئثار بالأغلبية ورغم ذلك نسجل الموقف ونراكم الوعي.

في تعديلاتي، كنت منحازة لقضايا النساء وحقوق الفئات الهشة، لحق الشباب في الشغل والكرامة لضمان الولوج العادل إلى التعليم والصحة ولحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة بعض

التعديلات التي قدمنها في فريقنا كانت تقنية في ظاهرها لكن خلفها رؤى سياسية واضحة: **نرفض أن تُشرع القوانين للامتيازات، ونطالب بأن تقنن للعدالة والكرامة المساواة، لا للريع والامتيازات**.

لطالما آمنت أشد الإيمان أن تعديل مادة واحدة داخل مشروع قانون قد يحدث فرقا في حياة الآلاف، وأن المساهمة البرلمانية في النقاش التشريعي لا تقف عند حدود الرفض أو القبول أو الامتناع، بل تمتد إلى مساءلة الفلسفة التي تقف خلف النص ومحاولة إعادة توجيهه نحو خدمة المصلحة العامة، لا المصالح الضيقة.

وهكذا، أعتبر أن كل نقاش خضته بمعية رفاقي ورفيقاتي بالفريق وكل تعديل تقدمت به، هو جزء من فعل نضالي مستمر داخل المؤسسة التشريعية، نراكم به الوعي القانوني داخل المؤسسات ونرسخ من خلاله تقاليد تشريعية جديدة قائمة على التفاعل والمشاركة.

ثالثا: المداخلات في الجلسات العامة ﴿مناقشة مشاريع ومقترحات القوانين﴾

أدركت خلال تجربتي النيابية أن مهمتي البرلمانية لا تقتصر على طرح الأسئلة أو نقل المعاناة، بل تمتد لتشمل المساهمة في صياغة السياسات العمومية، ولهذا السبب شاركت شخصيا وبدعم من زملائي وزميلاتي داخل فريقي النيابي في مناقشة مشروع القانون رقم 22.07 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة [2]2023، لأنني كنت أرى أن إصلاح منظومة الصحة لا يمكن أن يكتفي بالإجراءات الجزئية أو الحلول الترقيعية بل يحتاج إلى مؤسسات مستقلة وقادرة على المتابعة والتقييم.

كانت هذه المشاركة بالنسبة لي امتدادا طبيعيا لما بدأته من أسئلة برلمانية حول أوضاع المستشفيات وأقسام الإنعاش ووحدات الأم والطفل، إذ ابتغيت بهذه المساهمة الانتقال من مستوى التشخيص إلى مستوى تقديم حلول لتجاوز هذه الإشكالات البنيوية. لذلك وحتى إن اختلفنا داخل فريقنا النيابي مع بعض المواد التي تضمنها النص التشريعي، فقد اتفقنا بشكل مبدئي على أهمية إحداث الهيئة العليا للصحة وصوتنا بنعم على هذا المشروع.

وفضلا عن ذلك، فقد شاركت في مناقشة مقترح قانون الفريق الاشتراكي لتتميم وتغيير القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل[3]، لأنني أؤمن بأن حماية العمال والأجراء ليست مجرد نصوص قانونية، بل حقا دستوريا واجتماعيا يجب أن يترجم فعليا على أرض الواقع.

وهنا شعرت بأن دوري كنائبة برلمانية يتجاوز الرقابة على الحكومة ليصبح فعلا سياسيا وحقوقيا ونقابيا، أن أكون صوتا للعمال الذين يواجهون المخاطر اليومية وأن أساهم في بناء سياسة عمومية أكثر عدالة وواقعية، وكذلك وفاء لتاريخ ومرجعية حزبنا الذي أتشرف بالانتماء إليه.

---

[2] تاريخ التدخل 17 يوليوز 2023 خلال الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب

[3] تاريخ التدخل 22 يوليوز 2024 خلال الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب

من خلال هذه التجربة، تعلمت أن البرلمان ليس مكانا للنقاش السياسي فقط بل فضاء يمكن أن يجمع بين المساءلة والتشريع والضغط السياسي من أجل الإصلاح البنيوي، وأن السؤال البرلماني والضغط عبر المدخل القانوني، يمكن أن يكونا معا أدوات لإحداث فرق ملموس في حياة المواطنين وفي مسار بناء السياسات والبرامج **(الملحق 2: المداخلات في الجلسات العامة)**.

رابعا: من داخل العمل التشريعي: تجربتي في لجنة القطاعات الاجتماعية

عندما التحقت بالعمل البرلماني داخل مجلس النواب بالمملكة المغربية في إطار الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، أدركت سريعا أن التجربة البرلمانية لا تقتصر في حضور في الجلسات العامة أو في مواقف سياسية في الفضاء العمومي، بل هي في جوهرها عمل تشريعي يومي دقيق يتشكل أساسا داخل اللجان الدائمة. وقد شكلت لجنة القطاعات الاجتماعية الفضاء المؤسساتي التي قضيت داخلها جانبا مهما من تجربتي النيابية، حيث تلتقي النقاشات السياسية بالرهانات الاجتماعية الكبرى التي يعيشها المجتمع المغربي.

صورة من إحدى اجتماعات لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب

وفي هذا الإطار، كان العمل على النصوص التشريعية لحظة مركزية في ممارسة دورنا الرقابي والتشريعي، فخلال الولاية التشريعية الحادية عشر 2021-2026 وإلى حدود اختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة كان أمامي تحدي كبير تجسد في متابعة 448 تعديلا على خمسة عشر (15) نصا تشريعيا داخل لجنة القطاعات الاجتماعية، حيث إن هذه التعديلات لا تختزل في أرقام بل تتجاوزها لتكون تعبيرا عن رؤية سياسية واجتماعية تحاول المساهمة في تحسين جودة التشريع وتعزيز أبعاده الاجتماعية والحقوقية وتحقيق الأمن القانوني.

وقد برزت هذه المساهمة بوضوح خلال مناقشة مشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الأساسية، الذي شكل أحد أهم النصوص التشريعية المرتبطة بإصلاح قطاع الصحة في المغرب، ففي سياق هذا النقاش تقدمنا بما مجموعه 113 تعديلا سعيا منا إلى ترسيخ مبادئ العدالة الصحية وتعزيز ضمانات الولوج المنصف إلى الخدمات الصحية، وقد شكلت هذه المرحلة محطة أساسية في النقاش البرلماني حول مستقبل المنظومة الصحية الوطنية.

وتواصل هذا الجهد التشريعي مع النصوص المؤطرة لمؤسسات الحكامة الصحية، فقد شاركنا في مناقشة مشروع القانون رقم 98.18 المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة من خلال ثمانية وثلاثين (38) تعديلا، كما تقدمنا بتسعة عشر (19) تعديلا على مشروع القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية. وفي السياق نفسه، ساهمنا في مناقشة مشروع القانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته عبر خمسة (05) تعديلات إضافة إلى سبعة وعشرين (27) تعديلا على مشروع القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

وقد امتد هذا العمل التشريعي ليشمل النصوص المرتبطة بإعادة تنظيم الموارد البشرية الصحية وبنيات الحكامة الترابية للقطاع، فقد قدمنا ثلاثة عشر (13) تعديلا على مشروع القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، وتسعة عشر (19) تعديلا على مشروع القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية، وذلك في إطار السعي إلى تعزيز التنسيق بين مختلف مكونات المنظومة الصحية وتحسين تدبير الخدمات الصحية على المستوى الترابي.

غير أن عملنا داخل اللجنة لم يقتصر على إصلاح القطاع الصحي، بل شمل أيضا قضايا الحماية الاجتماعية التي تحتل موقعا مركزيا في السياسات العمومية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، ففي هذا السياق ساهمت لجانب رفيقاتي ورفاقي في مناقشة مشروع القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الأشخاص غير المأجورين من خلال ثمانية (08) تعديلات، كما تقدمنا بتعديلات على مشروع القانون رقم 39.22 المتعلق بنظام التعاون المتبادل.

كما شملت مساهمتنا التشريعية النصوص المرتبطة بتوسيع منظومة الحماية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين، حيث تقدمنا بخمسة (05) تعديلات على القانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، إضافة إلى ثلاثة (03) تعديلات على القانون رقم 99.15 المتعلق بنظام المعاشات لفائدة الفئات نفسها.

ومن بين المحطات التشريعية التي اتسمت بنقاش سياسي واجتماعي واسع كان مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي تقدمنا بشأنه بما مجموعه 112تعديلا، وقد شكل هذا النقاش لحظة مفصلية في التفاعل بين مقتضيات الدستور ومتطلبات التوازن بين حماية الحقوق النقابية وضمان استمرارية المرافق الحيوية.

كما واصلنا العمل على عدد من النصوص الأخرى المرتبطة بالحماية الاجتماعية والحقوق الاجتماعية من بينها مشروع القانون رقم 27.23 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ومشروع القانون رقم 54.23 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، واختتمت هذه المرحلة بمناقشة مشروع القانون رقم 29.24 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة الذي تقدمنا بشأنه بثلاثة وستين (63) تعديلا في محاولة لتعزيز منظومة حماية الطفولة وتطوير آليات الرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية هشاشة.

صورة من اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 3 دجنبر2024 خلال الاجتماع المخصص للبث والتصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

لقد شكلت هذه التجربة التشريعية بالنسبة لي مدرسة حقيقية في فهم تعقيدات صناعة التشريع داخل مؤسسة برلمانية متعددة الفاعلين والرؤى، فالعمل داخل اللجان البرلمانية يكشف أن النصوص القانونية لا تعبر فقط عن صيغتها التقنية الجامدة بل هي في العمق تعبير عن اختيارات سياسية واجتماعية تعكس توازنات المجتمع وتطلعاته. ومن هذا المنظور يصبح دور النائب(ة) البرلماني(ة) ليس فقط التصويت على القوانين، بل بالمساهمة في إغنائها وتجويدها والدفاع عن بعدها الاجتماعي والحقوقي (...).

إن هذه التجربة، بما راكمته من نقاشات وتعديلات ومواقف تعكس في النهاية جوهر العمل البرلماني باعتباره فضاء لصناعة السياسات العمومية، ومرآة للتفاعلات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع المغربي....

خامسا: التصويت على القوانين

حين أرفع يدي للتصويت على قانون ما، لا أفعل ذلك كإجراء بروتوكولي أو التزام حزبي أعمى بل كفعل سياسي عميق، نابع من قناعاتي، ومن انتمائي الإيديولوجي، ومن وفائي للمواطنات والمواطنين الذين وضعوا في ثقتهم لأمثّلهم وأدافع عن مصالحهم.

لقد قال المفكر الفرنسي **ريمون آرون**: ***"السياسة هي اختيار الممكن ضمن ما هو ضروري"*** والتصويت هو لحظة بلورة هذا الاختيار، حيث يمتحن السياسي في قدرته على التوفيق بين مبادئه وضرورات المرحلة، ومن تم فإن كل تصويت سواء كان بالقبول أو الرفض أو الامتناع كان تجسيدا للإعلان عن موقف، وتحمل للمسؤولية، وتعبير عن رؤية المجتمع الذي نريد.

أنا لا أرى التصويت مجرد رقم يضاف إلى نتائج الاقتراع (التصويت)، بل هو لحظة تاريخية في إنتاج السلطة كما أشار إلى ذلك **"ماكس فيبر"** حين اعتبر أن السياسة هي ***"السعي لتقاسم السلطة أو***

التأثيرفي توزيعها"، لذلك فإننا حينما نصوت، نشارك في إعادة رسم ملامح السلطة وفي إعادة هندسة القانون وكذا استبطان وتأطير القيم التي تنظم العيش المشترك (...).

ومن هذا المنطلق، كنت دائما حريصة على أن يكون موقفي من القوانين نابعا من قراءة نقدية لسياقها ولمضامينها ولمدى انسجامها مع المبادئ التي أناضل من أجلها: **العدالة الاجتماعية؛ الكرامة الإنسانية؛ المساواة بين الجنسين؛ تعزيز الحريات والحقوق؛ حماية الفئات الهشة**. هذه ليست مجرد شعارات بل بوصلة ومرجعية تؤطر مواقفي وضميرنا الجمعي بفريقنا داخل قبة البرلمان.

ولأنني أومن أن *"القانون هوتعبيرعن إرادة الأمة"* كما عبر عن ذلك **"جان جاك روسو"**، فإنني أرفض أن يستخدم القانون لتكريس الامتيازات أو فرض منطق الهيمنة الطبقية أولتقييد الحريات باسم النظام العام، أصوت فقط على القوانين التي تحترم الإنسان، وتعكس تطلعات الشعب، وتكرس العدالة بشكل أكثر عدلا وإنصافا.

إن كل تصويت في تجربتي النيابية هو فصل في كتابة تاريخ الوطن، لذلك أتعامل معه بكامل الوعي والجرأة والإخلاص للمبادئ لا للمناصب. أرفض منطق الاصطفاف غير المشروط وأقدر عاليا قيمة الاستقلالية الفكرية، لأنها وحدها الكفيلة بضمان سياسة ذات معنى.

كما قال **"أنطونيو غرامشي"**: *"السياسي الحقيقي هو من يربط بين النظرية والممارسة، بين الفكروالفعل"*.

سادسا: مناقشة مشاريع قوانين المالية

أعتبر من موقعي كنائبة مؤمنة بالمشروع الاشتراكي وبالعدالة الاجتماعية، أن مناقشة قوانين المالية ليست لحظة تقنية أو مرحلة من الزمن التشريعي التي تعرض فيها أرقام وجداول. إنها على العكس من ذلك موعد سياسي كبير يعاد فيه توزيع خيرات الوطن ويكشف فيه بوضوح عن الانحيازات الاقتصادية والاجتماعية التي تختارها الحكومة.

حين نناقش مشروع قانون المالية، فإننا في الحقيقة نناقش رؤية الدولة للمجتمع:

- **أي طبقة تدعم؟**
- **وأي فئة ترهق؟**
- **من يستفيد؟**
- **ومن يقصى؟**

من هذا المنطلق، لا يمكنني أن أتعامل مع هذه اللحظة بنظرة محاسباتية وتقنية صرفة، بل بنظرة سياسية اجتماعية، تحمل هم الدفاع عن الكادحين والمهمشين والفئات التي يرهقها منطق السوق.

لقد قالت **روزا لوكسمبورغ** أن : ***"الميزانية ليست مجرد أداة تقنية بل مرآة للصراع الطبقي داخل المجتمع..."***.

وكم هو دقيق هذا القول، فداخل بنود الميزانية يتجلى التفاوت حين تخفض الضرائب على رأس المال، وتثقل كاهل العمال والموظفين(...)، حين يقلص الاستثمار في التعليم العمومي، وحين تدرج برامج تحت شعار **"الإصلاح"** وهي في العمق تفكيك للدولة الاجتماعية.

إن انحيازي السياسي واضح أؤمن أن الدولة لا يجب أن تنسحب، بل أن تلعب دورها في إعادة توزيع الثروة والضبط الاقتصادي وضمان الخدمات العمومية لعموم المواطنات والمواطنين، ولذلك تعاملنا داخل فريقنا النيابي مع قوانين المالية كأرضية للصراع الديمقراطي، حيث نرفع صوتنا ضد منطق التقشف الليبرالي وندافع عن بدائل اقتصادية أكثر عدلا وإنصافا(...).

فكما قال "بيير بورديو" المفكر السوسيولوجي: *"ما يقدم كخيار اقتصادي تقني، هو في الحقيقة خيار سياسي أيديولوجي"*.

لذلك، فحينما كنا نرفض مقترحات التخفيض من الضرائب على الثروات الكبرى أو يتم تمرير إعفاءات ضريبية غير مبررة، فإننا نعلم أنها ستكرس اختيارات طبقية تفاقم الفجوات الاجتماعية، وتقوض العقد الاجتماعي.

لقد قدمت بمعية رفاقي ورفيقاتي وبصوت واحد خلال مناقشة قوانين المالية تعديلات جوهرية لا تنطلق من مدخل المعارضة السلبية، بل دفاعا عن نموذج اقتصادي بديل يضع الإنسان في صلب أي أولوية اقتصادية، ويجعل من التعليم والصحة والسكن حقوقا لا سلعا أو بضاعة للمزايدة(...). ويعيد الاعتبار للطبقة المتوسطة ويضمن حماية اجتماعية فعالة للفئات الهشة...

ساهمنا بكل إخلاص ومسؤولية، إيمانا منا بأن مشروع قانون المالية لا يعد فقط بقطاع المالية والقطاعات الأخرى، بل يفترض أن يصاغ ويجيب عن نبض الشارع. وأن يستوحى من هموم العمال أن يعكس صرخات النساء في القرى وأن يفتح الأفق لتطلعات الشباب في الأحياء والمداشر والقرى.

الفصل الثاني: الوظيفة الرقابية وتقييم السياسات العمومية

إن الوظيفة الرقابية وتقييم السياسات العمومية لا يعدان مجرد وظيفتين تقنيتين في أداء البرلمان، بل هما في صميم البناء الديمقراطي، وأداتان مركزيتان لضمان توازن السلط وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتصحيح اختلالات السياسات العمومية في اتجاه أكثر عدالة وفعالية.

ومن تم فإن المراقبة البرلمانية ليست فعلا شكلانيا بل واجبا دستوريا وسياسيا، إنها تمثل التعبير الأرقى عن إرادة الشعب في متابعة وتقييم عمل الحكومة ومساءلتها، خصوصا فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والتدبير المالي وتنفيذ القوانين وهي بالنسبة لي تجسيد ملموس لمبدأ يفيد بأن: **" لا سلطة دون رقابة ولا قرار دون محاسبة"**.

أما تقييم السياسات العمومية، فهو جزء لا يتجزأ من هذا الدور الرقابي، ويكتسي أهمية متزايدة في ظل تعقيد حاجيات المجتمع وتزايد انتظارات المواطنات والمواطنين.

إن التقييم ليس فقط للحكم على النجاح أو الفشل بل لفهم أسباب التعثر ورصد الفجوات، واقتراح بدائل واقعية تنسجم مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وتؤسس لنموذج تنموي أكثر إنصافا وشمولا.

لطالما مارست داخل فريقي النيابي هذا الدور الرقابي بروح سياسية ملتزمة، تنطلق من فكرة أن الانحياز إلى قضايا الناس ومتابعة أثر السياسات على حياتهم اليومية هو جوهر التمثيل النيابي الحقيقي، فالرقابة ليست موجهة ضد الحكومة، بل هي للدفاع عن المصلحة العامة وضمان عدم انزلاق السلطة التنفيذية نحو الانفراد بالقرار أو إنتاج سياسات لا تراعي التوازنات الاجتماعية والمجالية(...).

إن تفعيل هذه الوظيفة يتطلب أدوات جديدة وآليات تقييم موضوعية، وتعاونا مؤسساتيا مبنيا على الشفافية، لذلك فإن تطوير منظومة الرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية يعد شرطا أساسيا لدمقرطة القرار العمومي وتجديد للثقة بين المواطنات والمواطنين ومؤسساتهم المنتخبة.

أولا: الأسئلة الشفهية

إن ممارسة المهام الرقابية داخل البرلمان وفي مقدمتها طرح الأسئلة الشفهية، لم تكن بالنسبة لي مجرد واجب مؤسساتي، بل ممارسة سياسية تعبر عن التزامي بقضايا المواطنات والمواطنين، وعن اختياراتي الفكرية التي تقوم على الإنصات، والمساءلة، والانحياز للعدالة الاجتماعية.

لقد سعيت داخل فريقي من خلال هذه الآلية الرقابية، إلى تحويل البرلمان من فضاء مغلق إلى منبر مفتوح على قضايا المجتمع، خصوصا أولئك الذين لا يملكون الصوت الكافي للدفاع عن حقوقهم، فجاءت أسئلتي إلى جانب إخواني وأخواتي بالفريق محملة بوجع الأحياء، ومعاناة النساء العاملات، وإقصاء الشباب، والتفاوت المجالي، والتراجع في جودة الخدمات العمومية (...).

من خلال تتبع قضايا التشغيل، والصحة، والتعليم، والادماج الاجتماعي والتشغيل، والنقل، كنت أمارس دوري الرقابي بروح نقدية واضحة، مدفوعة بإيمان راسخ بأن السياسة لا تكون ذات معنى ومدلول إنساني إذا لم تستعمل لرفع الحيف، وكشف الاختلال والتأثير في السياسات العمومية نحو إقرار مزيد من العدالة والكرامة.

إن المدرسة الاتحادية التي أنتمي إليها تعتبر أن مساءلة السلطة التنفيذية ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة لإحداث التغيير، فكل سؤال يطرح من قلب المعاناة المجتمعية هو مساهمة في بناء وعي جماعي بديل ودعوة لإصلاح السياسات من جذورها لا فقط إصلاح آثارها.

لقد تحدث الفيلسوف "ميشيل فوكو" عن: *"قوة الكلمة عندما تتحول إلى أداة لمقاومة السلطة"*.

وأنا أعتبر أن السؤال البرلماني حين ينبع من تجربة شعبية حقيقية، يمكن أن يكون صرخة قوية في وجه الاستهتار والجمود والتمييز، واللامبالاة الحكومية بالمعاناة والواقع الذي ننقله إليهم بلسان

المواطنات والمواطنين. **وهكذا طرحت ما مجموعه 139 سؤالا شفهيا أجيب عن 19 سؤالا منها بينما بقي منها 120 سؤالا وهورقم جعلني أتساءل كنائبة عن جدية التفاعل الحكومي مع الفعل الرقابي النيابي.**

من هذا المنطلق، لم تكن أسئلتي إلى جانب فريقي خاضعة لمنطق التوازنات أو الترضيات السياسية، بل كانت نابعة من موقفي المبدئي:

- **الوقوف إلى جانب من لا حماية لهم؟**
- **ومساءلة من بيدهم القرارعن أوجه التقصيروالغبن والتفاوت، دون تردد أو مجاملة.**

صحيح، أنه قد لا تغير الأسئلة الواقع فورا، وقد لا تحظى كل قضية بالاهتمام الذي قد تستحقه، غير أنني أومن كل الايمان أن كل سؤال يوثق في السجلات، هو خطوة نحو إحداث أثر نحو تعبيد طريق التغيير، نحو فضح ما يراد له أن يظل صامتا أو مخفيا.

❖ حصيلة خمس سنوات من التجربة النيابية

إنني اليوم حينما أتفحص حصيلتي النيابية إلى جانب رفاقي ورفيقاتي، وأتأمل الأرقام التي يلخصها هذا المبيان، أجد أنها تحكي تجربتي داخل هذه القبة طوال الولاية التشريعية، قد تبدو الأرقام جافة من الوهلة الأولى:

- 60 سؤالا في الصحة والحماية الاجتماعية؛
- 10 أسئلة في التضامن والإدماج الاجتماعي؛
- 7 أسئلة في التربية والتعليم؛
- 6 أسئلة في قطاع النقل واللوجستيك؛
- وأرقام أخرى تتوزع على باقي القطاعات.

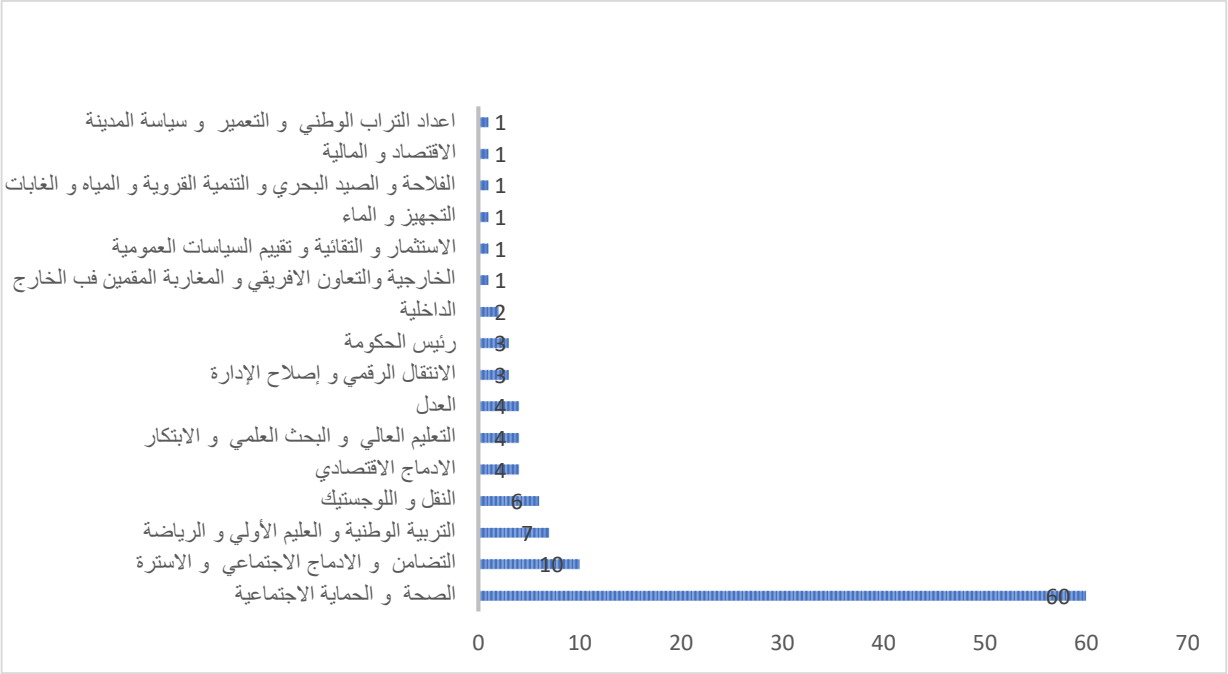

لكن خلف كل رقم من هذه الأرقام وجوه وأحداث ومواقف، وسجالات بيننا حتى داخل الفريق ما زالت عالقة في الذاكرة؟؟؟

بدأت الرحلة من قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، لأنه كان الأكثر إلحاحا في يوميات المواطنين، كل زيارة لمستشفى محلي أو مركز صحي كانت كافية لتفتح عشرات الأسئلة في ذهني عن نقص الأطباء وعن انقطاع الأدوية وعن معاناة المرضى في التنقل، كنت أعود إلى البرلمان محملة بهذه الصور وأطرح الأسئلة التي أراها حقا من حقوق الانسان.

ثم جاء دور التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، حيث لم أكن أستطيع أن أتجاهل الأرامل أو الشباب العاطل أو ذوي الإعاقة كنت أرى في كل قضية منهم قصة كفاح تستحق أن تسمع، كما كان التعليم كان حاضرا بقوة لأننا داخل فريقنا النيابي كنا مقتنعين بأن إصلاح المدرسة هو إصلاح للوطن كله.

أما قطاع النقل واللوجستيك، فقد خضنا فيه من باب إدراك أثره المباشر على حياة القرى والمناطق النائية، ست مرات على الأقل، وقد وجدت نفسي أشرح كيف يمكن لطريق معبد أو خط نقل أن يغير ملامح منطقة بكاملها.

أما القطاعات الأخرى من الإدماج الاقتصادي إلى البحث العلمي ومن العدل إلى الانتقال الرقمي، وحتى الملفات الكبرى كالفلاحة والماء والاستثمار، فلربما كان نصيبها أقل من حيث العدد في مساهمتي النيابية، لكن كل سؤال فيها كان محددا وموجها لقضية جوهرية، إلا أنها شملت حيزا هاما من دائرة اهتمام رفاقي ورفيقاتي داخل فريقنا النيابي **(الملحق 3 الأسئلة الشفهية)**.

ثانيا: الأسئلة الكتابية

حين ولجت المؤسسة التشريعية لم أدخل بوهم القدرة على التغيير من الداخل بشكل منفصل عن الحراك المجتمعي، ولا باعتقاد أن المؤسسات في صيغتها الحالية كفيلة وحدها بإنتاج العدالة، لكنني تشبعت بوعي نقدي يدرك أن البرلمان ليس فضاء محايدا بل جزء من منظومة سياسية.

من هذا الموقع، كان حضوري داخل فريقي فعلا سياسيا بامتياز لم يكن الهدف فقط ممارسة الرقابة، بل مساءلة جوهر السياسات العمومية وطرح قضايا مهمشة في النقاش العام، وقد كانت الأسئلة الكتابية أداة لذلك ليست مجرد إجراء تنظيمي بل ممارسة واعية تعيد الاعتبار للصوت النسائي وللقضايا الاجتماعية التي غالبا ما تقصى من الأجندة البرلمانية.

في كل سؤال وجهناه كنا نضع الواقع الاجتماعي في قلب النقاش:

- **كيف تؤثر السياسات العمومية على النساء؛ على الأسر محدودة الدخل؛ على المناطق المهمشة؟**
- **ما الذي تخفيه المؤشرات الرسمية؟**

- **ومن يدفع ثمن الخيارات الكبرى للدولة سواء في التعليم أو الصحة أو التشغيل؟**

لم تكن الأسئلة تسعى فقط إلى الحصول على أجوبة، بل ترنو إلى كشف التناقض بين خطاب الأغلبية والوقع المعاش.

إن العمل البرلماني لا يجب أن يختزل في تقنية التشريع أو المراقبة، بل يجب أن يكون أداة مساءلة سياسية شاملة، تفضح اللامساواة البنيوية وتدافع عن الحق في الكرامة والعدالة، ومن هذا المنظور كانت الأسئلة الكتابية بالنسبة لي وسيلة لإعادة توجيه البوصلة وللضغط من داخل المؤسسة من أجل الاعتراف بالواقع الذي يقصي واقع النساء المعنفات؛ العاملات في الهشاشة؛ الأمهات المحرومات من الخدمات الأساسية؛ والشباب الذين يحاصرهم الإقصاء والتهميش.

لم تكن هذه الأسئلة محايدة بل منحازة بوضوح لقضايا العدالة الاجتماعية، ولحق المواطنات والمواطنين في خدمات عمومية عادلة؛ في فضاءات آمنة؛ وفي سياسات لا تدار فقط بلغة الأرقام بل بمنطق الكرامة الإنسانية.

وفي كل لحظة كنت أعي أشد الوعي أن هذا الدور لا يكتمل داخل أسوار البرلمان فقط، بل في ربط العمل المؤسساتي بنبض المجتمع، واعتبار النضال السياسي امتدادا لمطالب الناس لا انعزالا عنها.

❖ حصيلة خمس سنوات من التجربة النيابية

خلال ولايتي البرلمانية تقدمت بما مجموعه **ثلاثة وثمانين (83) سؤالا كتابيا أجيب عن ستة وأربعين (46) سؤالا منها وتبقى منها سبعة وثلاثون (37) سؤالا أتطلع إلى أن تتفاعل معها الحكومة فيما تبقى من زمنها السياسي**، وقد توزعت على مختلف القطاعات الحكومية وقد وكان القاسم المشترك بينها

هو الانطلاق من معاناة المواطنات والمواطنين خاصة بجهة الشرق، وتحويلها إلى قضايا سياسية مؤسساتية تطرح داخل البرلمان.

إن هذه الأسئلة لم تكن مجرد حصيلة كمية بل عكست مسارا رقابيا متدرجا، يكشف عن اختلالات بنيوية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والتنمية الاقتصادية والحكامة الترابية، سعيت من خلالها إلى ممارسة دوري كنائبة تمثل الأمة، فضلا عن تفعيل مقتضيات الدستور التي تجعل من البرلمان فضاء لمساءلة الحكومة وتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وقد كان **الوضع الصحي** المتأزم **بمدينتي وجدة** أول ما استوقفني حيث تابعت باهتمام الوضعية المزرية **للمستشفى الجهوي الفارابي**، ثم المستشفى الجامعي الذي ظلت أقسام حيوية فيه مغلقة مثل قسم الولادة أو وحدات الإنعاش الخاصة بالأم والطفل ومرضى السرطان، رفعت هذه الأسئلة وأنا أستحضر وجوه المرضى وذويهم الذين يقطعون مئات الكيلومترات من أجل خدمة صحية كان يفترض أن تكون متوفرة بقربهم، فالوضع الصحي المتأزم بجهة الشرق الذي أعدت طرحه في أكثر من مناسبة لا يمكن اختزاله في نقص التجهيزات أو تأخر فتح أقسام طبية بل يعكس غياب تصور واضح للدولة الاجتماعية التي التزمت بها الحكومة في خطاباتها.

ومن هنا يبرز السؤال السياسي الجوهري هل نحن بصدد بناء عقد اجتماعي جديد يضمن الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين، أم أننا ما زلنا ندور في فلك سياسات ترقيعية لا تلامس جوهر الاختلالات البنيوية؟

لكن معاناة الساكنة لم تتوقف عند قطاع الصحة، **فالمؤسسات التعليمية** بدورها كانت مسرحا لاختلالات خطيرة، بدءا من الاعتداءات التي طالت الأطفال في بعض المدارس إلى حرمان الأساتذة من التعويضات وتأخر مشاريع بناء مؤسسات تعليمية جديدة **بجرسيف وتادرت**، كنت أطرح هذه الأسئلة بروح الأم وابنة المنطقة مع اقتناعي بأن التعليم ليس ملفا عاديا بل هو رهان على المستقبل.

كان سؤالي السياسي أعمق هل نحن فعلا نؤسس لمدرسة "الإنصاف وتكافؤ الفرص" كما جاء في الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم، أم نعيد إنتاج نفس الفوارق والاختلالات؟

هنا كان السؤال البرلماني بالنسبة لي وسيلة لدفع الحكومة نحو تفعيل السياسة العمومية في التربية والتعليم بما ينسجم ومبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه دستوريا.

وقد شغل **النقل والبنية التحتية الطرقية** حيزا مهما من مهامي البرلمانية، وقد حز كثيرا في نفسي أن أتابع **تأخر تثنية الخط السككي بجهة الشرق أو كهربة خط فاس - تازة**، في وقت ما زالت ساكنة المنطقة تعاني العزلة، وكذلك رحلات الطيران من وجدة إلى الدار البيضاء، التي طرحتها كقضية تمس بالحق في التنقل، ولم تكن مطالبي بخصوص الخط السككي أو الرحلات الجوية مجرد تفاصيل تقنية بل مرتبطة بفكرة الحق في الولوج إلى الخدمات الأساسية.

لم تغب قضايا **الشغل والتنمية الاقتصادية** عن أجندتي، وقد أثرت إقصاء **إقليم وجدة** من المرحلة الأولى لبرنامج **"أوراش"**، كما طالبت بتوضيحات بخصوص تأخر افتتاح وحدات صناعية أو فلاحية في **جرادة وجرسيف**، كنت أعتبر أن التنمية ليست مجرد خطاب بل مشاريع ملموسة تزرع الأمل في النفوس.

وحتى الأحداث الطارئة لم أتجاهلها (وفاة عمال داخل بئر **بجرادة**؛ حوادث السير المأساوية؛ أو **حريق الحي الجامعي بوجدة**)، كل حادثة من هذه كانت تضعني أمام مسؤولية أخلاقية لأن مهمتي ليست فقط التشريع بل أن أكون شاهدة وأنقل هذه الوقائع باسم المتضررين لصناع القرار وقد كنت أتعامل مع هذه الأحداث باعتبارها تكشف خللا في منظومة الحكامة العمومية سواء تعلق الأمر بضعف المراقبة أو غياب شروط السلامة أو تأخر التدخل في تدبير الأزمات.

تجربتي داخل البرلمان لم تكن يسيرة، كما أن أسئلتي داخل فريقي لم تكن مجرد أوراق رسمية، بل كانت وقائع وأحداث تنبض بالحياة (...)، أحاول أن أنقلها بأمانة إلى قاعة الجلسات، والغاية كانت

دائما واحدة وهي أن يصبح صوت المواطن مسموعا، وأن يتحول السؤال البرلماني من مجرد إجراء رقابي إلى أداة ضغط حقيقية من أجل تغيير أوضاع بجهة عانت كثيرا من التهميش **(الملحق4: الأسئلة الكتابية)**.

ثالثا: الأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة في إطار تقييم السياسات العمومية

لم نتعامل من موقعنا النيابي داخل فريقنا، ومن موقعي كنائبة برلمانية مع جلسات مساءلة رئيس الحكومة حول السياسة العامة كمحطة تواصلية دورية، بل كأحد المناسبات القليلة التي تتيح إمكانية مساءلة التوجهات الكبرى للدولة، وربطها بما يعيشه المواطنات والمواطنون في واقعهم اليومي، وإن تجاهلت الحكومة دوريتها كموعد دستوري لا محيد عنه.

في كل سؤال وجهناه إلى رئيس الحكومة، كنا نحرص على تجاوز الشكل البروتوكولي والاقتراب من جوهر السياسة العامة باعتبارها مجموع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على الحياة:

- **هل تبنى هذه السياسات من منطلق الحاجات الفعلية للمجتمع أم من إملاءات ترتبط بالسوق وتوازناته؟**
- **من يستفيد من هذه التوجهات؟ ومن يدفع إلى الهامش؟**

تعاملنا مع هذه الأسئلة كأداة سياسية تتجاوز وظيفة الإحراج أو تسجيل المواقف، وقد كنت شخصيا كنت أعتبرها لحظة لمساءلة السلطة التنفيذية عن مسؤوليتها، وفي قلب هذه المساءلة كنا نضع نصب أعيننا دائما الفئات الأكثر تهميشا وعلى رأسها النساء، باعتبارهن الأكثر تضررا من اختيارات اقتصادية لا تراعي العدالة ولا تنطلق من منطق الإنصاف.

إن سؤالي لرئيس الحكومة ليس استفسارا بل مواجهة سياسية ناعمة، تكشف المسافة بين الخطاب والممارسة، بين ما يقال في المنصات وبين ما يعاش في الأحياء وفي القرى في غرف المستشفيات، وفي أقسام المدارس التي أهملت.

كما أن هذه الأسئلة تعكس قناعة مفادها أن السياسة العامة لا يمكن أن تقاس فقط بالنمو الاقتصادي أو بتوازنات الموازنة، بل بما تحققه من عدالة، من تكافؤ في الفرص ومن حماية اجتماعية

للفئات الأكثر هشاشة، لذلك كلما توجهت بسؤال لرئيس الحكومة كنت أضع نصب عيني وظيفة مزدوجة، **أولا:** فضح منطق إنتاج القرارات، **وثانيا:** بناء خطاب بديل، ينطلق من واقع الناس لا من أرقام التصريحات والبلاغات.

لم تكن هذه الأسئلة مجرد تدخلات في جدول أعمال الجلسات الشهرية، بل تعبيرا عن إيمان راسخ بضرورة ربط المؤسسات بمطالب المجتمع وبأن التمثيل النيابي الحقيقي لا يقاس بالحضور، بل بالقدرة على تبديد الخطاب السائد وإعادة ترتيب الأولويات السياسية على قاعدة الكرامة والمساواة والحق في الحياة الكريمة.

1: الجلسة الشهرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في يوم 19يناير 2026، جلست في مقعدي داخل مجلس النواب ممثلة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية محملة بشعور مزدوج: مسؤولية تمثيل المواطنين، ووعي بحجم التحديات التي تواجه بلادنا في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. لم تكن هذه الجلسة عادية فقد كانت جلسة المساءلة الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة، والتي كان موضوعها أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النسيج الإنتاجي وكآلية للتنمية الاجتماعية والمجالية.

استهللت كلامي بالإشادة بما حققه **المنتخب الوطني لكرة القدم في كأس إفريقيا للأمم** ليس من باب الرياضة وحدها، بل لأن هذه التجربة تعكس قيم **العمل الجماعي؛ الانضباط؛ والمثابرة** وهي قيم يمكن أن نستحضرها في النقاش السياسي والاجتماعي. كما أشرت إلى برقية التهنئة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي شددت على أهمية التعلم من هذه المحطات لبناء المستقبل مؤكدة أن كل تجربة ناجحة حتى في مجال الرياضة تحمل دروسا يمكن تكرارها في السياسة والاقتصاد(...).

ثم انتقلت للتحدث عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره أحد الأعمدة الأساسية التي يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، ذكرت في تعقيبي كيف أن هذا القطاع رغم قيمه المتجذرة في الثقافة المغربية مثل التضامن والتعاون والإنصاف لازال يعاني من عزلة مؤسساتية وتحديات تنظيمية ما يجعل تحويله إلى رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي أمرا معقدا. وأوضحت أن هذا الاقتصاد يعتمد على تعاونيات وتعاضديات وجمعيات، ولكنه بحاجة إلى إطار سياسي واضح ودعم مالي وتقني وربط مستدام بالسياسات العمومية ليؤتي ثماره.

وخلال حديثي، شعرت بضرورة التأكيد على القلق النيابي من الهوة الكبيرة بين تصور الحكومة للاقتصاد الاجتماعي وما تعيشه مكونات المجتمع فعليا، أشرت إلى أن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وضعف النشاط الاقتصادي للنساء، وارتفاع البطالة بين الشباب يمثلون تحديات مباشرة تتطلب من الحكومة تصميما أكبر على تعبئة كل الموارد المتاحة لمواجهة هذه المعيقات. كما نبهت إلى أن سوء تقدير حجم الإمكانات والفرص في هذا القطاع أدى إلى سياسات منفصلة عن الواقع المعيش للمواطنين وخلق فئة جديدة تستفيد من الدعم دون إشراك الفئات المستهدفة، ما يعكس قصورا في فهم ديناميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

في ختام تعقيبي، حاولت أن أضع رؤيتي كممثلة للمعارضة موضحة أن هذا القطاع يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة التفاوتات، شرط أن يتم تدبيره بانسيابية وشفافية وأن تحترم قيم التضامن والتآزر والتشاركية. وأكدت أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس مجرد فكرة بل هو خيط يربط المجتمع بالممارسة الاقتصادية والاجتماعية اليومية، ويمثل فرصة لإحداث تأثير ملموس على حياة المواطنين خصوصا في المناطق الهشة والمجتمعات المعرضة للإقصاء.

وهكذا، كانت جلستي في هذا اليوم كغيرها من اللحظات النيابية تجربة تعلم وممارسة وتأمل، سمحت لي بفهم أعمق لدور النائبة في الدفاع عن القيم والمصالح العامة وفي محاولة جعل كل نقاش

برلماني مرتبطا بالواقع المعيشي للمواطنات والمواطنين، وتأكيد أن الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق إلا عندما تصبح التجربة النيابية تجربة قريبة من الناس وفعلية وملتزمة بالقيم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

رابعا: عضوية اللجان والمهام الاستطلاعية ومجموعات العمل الموضوعاتية

كانت مشاركتي في المهام الاستطلاعية ومجموعات العمل الموضوعاتية كممثلة لفريقي النيابي من أكثر اللحظات زخما في تجربتي البرلمانية، لما تحمله من احتكاك مباشر بالواقع ومن مسؤولية فكرية وسياسية مضاعفة، إن هذه المهام لا تقتصر فقط على جمع المعطيات أو إعداد تقارير بشأنها، بل هي تجسيد فعلي لما سماه **مكيافيلي** ***"فن الحكم"*** ، حيث يتطلب الأمر فطنة في التحليل، وشجاعة في مساءلة المنظومات، وتوازنا دقيقا بين الانخراط المؤسساتي والموقف السياسي.

في المهام الاستطلاعية، كنت ألامس بشكل حسي كيف تتحول السياسات العمومية من نصوص وقوانين إلى تجارب معيشة، وأحيانا إلى معاناة يومية، كما أنها كانت فرصة للوقوف على اختلالات التسيير أو ضعف الحكامة وغياب النجاعة.

وهذا لا يعد عملا تقنيا فقط، بل هو تجسيد لما أسماه **"ميشيل فوكو"** بـ***"العودة إلى مستوى التفاصيل"*** ، حيث تمارس السلطة ويتجلى أثرها الفعلي في حياة الناس، وهنا يصبح دور النائب تجسيدا لوظيفة المراقبة لا كآلية دستورية فحسب، بل كمسؤولية أخلاقية وسياسية.

أما مجموعات العمل الموضوعاتية فقد مثلت فضاء لتقاطع الرؤى بين مختلف الحساسيات السياسية، وتكريسا لما وصفه **"هابرماس"** بالفعل التواصلي أي السعي نحو تفاهم عقلاني من خلال الحوار والمداولات.

وفي هذه المحطات، يتجاوز العمل البرلماني منطق الأغلبية والمعارضة ليصبح فضاء فكريا وحقلا عاما لصياغة تصورات مستقبلية، تعلمت أن الاختلاف في المرجعيات لا يلغي إمكانية التوافق حول حلول عملية، وأن المصلحة العامة قد تكون أرضية خصبة لوحدة نادرة في زمن التشتت السياسي.

في كليهما، كنت أحرص على ألا أنفصل عن فكري السياسي، لأن الممارسة البرلمانية من دون خلفية سياسية وفلسفية، قد تنزلق إلى تدبير إداري قد يجعلها بدون روح، لذلك، كنت أستلهم من "حنا أرندت" أن السياسة هي الفضاء الذي يتاح فيه للناس أن يظهروا ويتكلموا ويسمع لهم وكنت أؤمن أن واجبي والتزامي النيابي لا يقتصر على الحضور بل على الفعل والتأثير والمرافعة استنادا إلى مشروع مجتمعي واضح.

لقد علمتني هذه التجربة، أن السياسة ليست توازنات حزبية بل حضور دائم للعقل النقدي وارتباط عضوي بمطالب المواطنات والمواطنين وسعي مستمر لتجسيد الدولة كفضاء للعدالة، وحين نمارس مهامنا بهذه الروح ونستبطن هذه الأبعاد، فإننا من دون شك نعيد الاعتبار للفعل النيابي البرلماني ونجعل من كل تقرير آلية للمحاسبة، ومن كل اجتماع أرضية للإصلاح وتبادل وجهات النظر، ومن كل فكرة نواة لإحداث تحول وتغيير مرتقب (...).

1: عضوية لجنة القطاعات الاجتماعية: الفلسفة والمقاصد

لم يكن انضمامي إلى لجنة القطاعات الاجتماعية خيارا نيابيا، بل قرار ينبع من إدراك عميق لأهمية هذه اللجنة في صناعة السياسات العمومية التي تمس حياة المواطنات والمواطنين يوميا، ولطالما كنت أعتبر أن هذه اللجنة تعتبر منصة استراتيجية للتأثير في مسارات التنمية الاجتماعية، فهي تقييم وتشرف على السياسات المرتبطة بالصحة؛ التعليم؛ الحماية الاجتماعية (...) أي كل ما يمس أساس جودة الحياة. ومن هذا المنطلق كانت فلسفتي في العمل النيابي تعتمد على ربط كل نقاش برلماني بالواقع المعيشي للمواطنين وتجاوز البيروقراطية المجردة إلى فهم عميق لآثار السياسات على الناس.

وتتجلى المقاصد الأساسية لعضويتي في اللجنة في السعي لتعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف خاصة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم اللذين أعتبرهما ركيزتين لا غنى عنهما في التنمية المستدامة. فاللجنة ليست هيكلا أو جهازا تنظيميا مجردا بل فضاء للتفكير النقدي والتخطيط الاستراتيجي، يتيح لي كعضوة أن أتابع تنفيذ البرامج الاجتماعية وأن أعمل على تقييم أثرها مع التركيز على تمكين الفئات الهشة مثل النساء والأطفال والشباب من الاستفادة الفعلية من السياسات العمومية(...).

كما أن قرب هذه اللجنة من قطاع الصحة الذي أكن له اهتماما خاصا، جعل من عضويتي تجربة ذات قيمة مضافة، فالصحة في رأيي ليست فقط خدمة أساسية بل هي حق من حقوق الإنسان الأساسية والاستثمار فيها يعكس قدرة الدولة على التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال اللجنة تمكنت من المشاركة في مراجعة مشاريع القوانين، وتقديم التعديلات، ومساءلة المسؤولين.

وأخيرا، يمكنني أن أقول بأن تجربتي في هذه اللجنة تعكس فلسفة المسؤولية النيابية المرتبطة بالممارسة الفعلية: **أي ربط القانون بالواقع، والسياسة بالقيم، والقرارات بالنتائج.**

أؤمن بأن قوة النائب تكمن في إحداث أثر حقيقي من خلال العمل المؤسساتي، وأن اللجان هي فضاء لتحقيق هذا الأثر من خلال حوار معمق؛ متابعة دقيقة؛ ومقاربة متكاملة تجعل الاقتصاد الاجتماعي والسياسات الصحية والتعليمية أدوات فعلية لتحسين حياة المواطنين وبناء مجتمع أكثر تكافلا وعدلا.

كما أجد فخرا كبيرا في **انتمائي إلى نخبة برلمانية** تسعى بوعي وإخلاص إلى **تعزيز الأداء النيابي البرلماني** على صعيد المتابعة والتقييم وصياغة السياسات، هذا الانتماء يجعل من التجربة فرصة للتعلم وللتأثير ولتأكيد الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البرلمانية في بلورة السياسات الاجتماعية بشكل فعلي وملموس. فالتواجد في اللجنة يمنحني شعورا بالمسؤولية العميقة وهو ما يجعل كل نقاش أو مبادرة تشريعية تحمل بعدا إنسانيا ومجتمعيا يتجاوز القوانين ليتجه نحو تحسين حياة المواطنين على أرض الواقع.

2: المهمة الاستطلاعية حول وضعية الطب الشرعي

ليست كل التجارب في العمل البرلماني تكلل بالنجاح أو تصل إلى مسعاها عبر إعداد يسلم لمكتب المجلس، أحيانا تكون التجربة في حد ذاتها بكل ما قد يصادفها من عثرات أو إشكالات أكثر تعبير عن الواقع من أي نص مكتوب، وهذا ما أحسست به خلال مشاركتي في مهمة استطلاعية حول واقع الطب الشرعي ببلادنا، الذي يعد ملفا تقنا وحقوقيا في غاية الحساسية يتقاطع فيه القانوني مع الإنساني والطبي مع القضائي والمهني مع الأخلاقي.

لقد شاركت في هذه المهمة بحس نسائي وإنساني مضاعف مدفوعة بحالات كثيرة من التهميش وضياع الحقوق، ليقيني التام بأن التقرير الطبي في الطب الشرعي قد يصبح إما أداة للإنصاف أو سيفا للظلم وهضم الحقوق، كان السؤال المركزي لدي: كيف نحصن العدالة، حين تكون الأدلة نفسها عرضة

للخلل؟ وكان أملي أن تسلط هذه المهمة الاستطلاعية الضوء على النقص المهول في والخبرات والتشريعات وتحديات الاستقلالية المهنية والأخلاقية في هذا المجال.

لكن، وكما هو الشأن بالنسبة لحالات كثيرة من الفعل البرلماني اصطدمت المهمة بجملة من الإكراهات؛ تباين في الرؤى؛ تعقيد في التنسيق؛ ممانعة غير معلنة من بعض الأطراف المعنية. مع مرور الوقت وبالرغم من الجهد المبذول لم نتمكن من استكمال المهمة، ولم ننجح في إيداع تقريرنا.

لكن هذا **"الفشل"** المادي لم يكن نهاية للمعنى، بل كان درسا سياسيا لفهم الحدود الداخلية للعمل البرلماني ولبنية النخب، وجعلنا ندرك أن تشكيل مهمة استطلاعية لا يعني أنها ستصل إلى مبتغاها، وأنه داخل الدولة كما وصفها **"نغري وهاردت" Negri and Hardt** تتعايش فواعل متعددة وأحيانا متضاربة قد تفرمل بعض المبادرات حين تمس مراكز أو تهدد بكشف اختلالات مركبة.

أدركت حينها أن السياسة ليست فقط في النجاح بل أيضا في القدرة على التأمل في التعثر وتحويله إلى وعي وإرادة لمراكمة الخبرة وعدم السقوط في التواطؤ مع الصمت فقد لا يودع التقرير في الرفوف، لكن تبقى الأسئلة حية والألم الذي عبرت عنه الشهادات التي سمعتها في الميدان حاضرة والرغبة في الإصلاح متجذرة تنتظر فقط شرطا سياسيا أنضج وسياقا مؤسساتيا أرحب وأوسع.

لذلك، لم أندم على الانخراط في هذه المهمة، لأن السياسة ليست فقط ما يكتب بل أيضا ما لا ينجز ويسكت عنه، والسياسي الحقيقي ليس فقط من ينجز التقارير بل من يفهم موقع العطب ويصحح الخلل ويحفر فيها ليكشف البنية التي تنتجها.

3: المساواة والمناصفة: تجربة في خدمة السياسات الاجتماعية والمساواة

لقد كانت عضويتي في **مجموعة العمل الموضوعاتية حول المساواة والمناصفة** تجربة حقيقية في التفاعل المباشر مع قضايا العدالة الاجتماعية وتعزيز الحقوق النسائية على مستوى السياسات العمومية، حيث شكلت الاجتماعات المنتظمة للمجموعة منصة حيوية للنقاش وتبادل الخبرات بين النواب، حيث كنا نراجع التشريعات المقترحة ونقترح التعديلات اللازمة لضمان أن تكون السياسات متماشية مع مبادئ العدالة والمساواة. هذه الاجتماعات لم تقتصر على الجانب القانوني فحسب بل كانت فضاءً للتفكير النقدي، وتحديد الأولويات، وصياغة حلول عملية للتحديات البنيوية التي تواجه النساء والفئات الهشة في المجتمع.

الصورتين خلال ترأس الجلسة الثانية حول التمكين السياسي للنساء – التمكين الاقتصادي، بمناسبة انعقاد المنتدى البرلماني السنوي الأول للمساواة والمناصفة تحت الرعاية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتاريخ 24 نونبر 2024 بمجلس النواب.

كما لعبت الأيام الدراسية وورشات العمل التي نظمتها المجموعة دورا أساسيا في تعزيز الوعي حول قضايا المناصفة، وتقديم أدوات عملية للنائب للمساهمة في السياسات العمومية، كانت هذه الأيام فرصة للتعرف على أفضل الممارسات على المستوى الوطني والدولي ومناقشة التجارب المختلفة وتبادل

الرؤى حول سبل تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع المجالات مع التركيز على إدماج النساء بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن عضويتي في هذه المجموعة تنطلق من إيماني بأن المساواة والمناصفة ليست مجرد شعارات، بل أهداف ملموسة تتطلب متابعة دقيقة وتنسيقا مستمرا بين النواب ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. كل اجتماع وكل نقاش كان يتيح الفرصة لتقييم السياسات الحالية ومراجعة أثرها على النساء، ووضع استراتيجيات لضمان تنزيل هذه الحقوق في البرامج والخطط بما يعزز الثقة في العملية الديمقراطية ويؤكد فعالية المشاركة النيابية.

الصورة خلال حضور مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول المساواة والمناصفة، أشغال النشاط الموازي الذي نظمته وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، يوم الأربعاء 12 مارس 2025 في الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك من 10 إلى 21 مارس 2025.

لقد شكلت هذه التجربة فرصة للانتماء إلى **نخبة برلمانية تسعى لتعزيز الأداء النيابي البرلماني**، حيث يمكن للمشاركة الفعلية في مجموعة العمل أن تحدث فرقا حقيقيا في صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها وضمان انعكاس تشريعات حقوق المواطنين والمواطنات على أرض الواقع. لقد علمتني هذه التجربة أن العمل في مجال المناصفة والمساواة يتطلب التفاعل المستمر والإبداع في الحلول والقدرة على ترجمة الأفكار إلى سياسات عملية مما يجعل هذه التجربة علامة فارقة في مسار العمل النيابي.

خامسا: طلبات عقد اللجان والقيام بمهام استطلاعية

لطالما حرصت على أن تكون اللجان مكانا لمناقشة القضايا الحيوية التي تمس المواطنين مباشرة، ومن هذا المنطلق وانطلاقا من واجبي النيابي وقناعاتي السياسية، والتزامي المجتمعي والقيمي قمت بتقديم طلبات لعقد اجتماعات لجنة القطاعات الاجتماعية لمتابعة أهم المواضيع.

فعلى سبيل المثال، قدمت طلبا لعقد اجتماع لمناقشة مرض السرطان بالمغرب بتاريخ 24 نونبر 2021، كان همي أن يتم تسليط الضوء على واقع العلاج والصعوبات التي تواجه المرضى وسياسات الحكومة للحد من انتشار هذا المرض، شعرت أن دوري كنائبة ومواطنة كنت مصابة بمرض السرطان، أن أجعل صوت هذه الفئة من المرضى مسموعا داخل اللجنة وأن أساهم في اتخاذ إجراءات عملية لتحسين وضعهم الصحي والعلاجي.

كما بادرت بطلب آخر لعقد اجتماع بتاريخ 4 أبريل 2023 لمناقشة التدابير الحكومية الاستباقية لحماية الطفولة المغربية من جميع أشكال العنف والاغتصاب، وقد كانت هذه المبادرة بالنسبة لي ضرورة أخلاقية وسياسية إذ أن حماية الأطفال تعد قيمة أساسية يجب أن تعكسها السياسات العامة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

المرجع : 23/583

الموضوع : طلب عقد اجتماع اللجنة .

إلى
السيد المحترم رئيس لجنة القطاعات الاجتماعية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، يشرفني أن أطلب منكم دعوة لجنة القطاعات الاجتماعية للانعقاد بحضور السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، لدراسة "التدابير الحكومية الاستباقية لحماية الطفولة المغربية من جميع صور وأشكال العنف والاغتصاب".

وتقبلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الرباط في: 2023/04/04

وقد كنت حريصة على أن تكون مبادراتي نابعة من تجربة شخصية وفهم عميق للمعاناة اليومية للمرضى، فقد أجبرتني تجربتي مع مرض السرطان على أن أكون أكثر حساسية تجاه واقع المرضى في المغرب، وأن أحرص على أن تصل أصواتهم إلى قلب صنع القرار.

لذلك، قدمت طلبا لعقد اجتماعات استطلاعية حول معاهد الأنكولوجيا بتاريخ 10 يونيو 2022، ضمن لجنة القطاعات الاجتماعية. كان هدفي أن نقوم بجولة حقيقية لمتابعة الخدمات، والتعرف

على الصعوبات التي يواجهها المرضى سواء في العلاج أو متابعة الحالات أو حتى في الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي (**الملحق 5**).

الفصل الثالث: الوظيفة الدبلوماسية

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها الحق الدولي والعلاقات الدولية، لم تعد الدبلوماسية حكرا على الجهاز التنفيذي، بل أضحت للبرلمانات دور متزايد في هذا المجال، فيما يعرف اليوم بالدبلوماسية البرلمانية كآلية موازية للتوجهات والسياسة الخارجية للدولة، إنها وظيفة تتجاوز التمثيل الشكلي لتعدو أداة تأثير ناعمة، تعكس إرادة الشعوب، وتؤسس لجسور الحوار الدبلوماسي البرلماني الذي يتجاوز الاعتبارات الظرفية والاصطفافات السياسية الضيقة.

تنبع الدبلوماسية البرلمانية من قناعة عميقة تستند إلى ما ذهب إليه الفيلسوف **جان جاك روسو**، حين أكد أن: ***"إرادة الأمة لا تفوض بالكامل، بل تُمارس عبر مؤسسات تمثيلية تعكس صوت المواطنين"***، ومن هذا المنطلق يصبح النائب(ة) البرلماني(ة) حين ينخرط في عمل دبلوماسي ليس مجرد ناقل لموقف دولته، بل مجسدا لهوية بلاده ومدافعا عن مقدساتها وثوابتها، وحاملا لقيم الديمقراطية والعدالة والتعاون ووسيطا بين الشعوب.

لقد استوعبت من خلال مشاركتي في عدد من اللقاءات البرلمانية الإقليمية والدولية، أن هذه الوظيفة تتطلب الإنصات قبل الخطابة وبناء الثقة قبل اتخاذ المواقف، إنها ممارسة سياسية متوازنة تندرج ضمن ما سماه **أنطونيو غرامشي** بـ: ***"الهيمنة الثقافية"***، وإذاك لا يفرض الموقف بالقوة، بل يبنى بالحجة والاحترام المتبادل، وبقوة وصلابة نموذجنا الديمقراطي وهويتنا وقيمنا المتجذرة الراسخة.

كما أن الدبلوماسية البرلمانية تسمح بمساحات أوسع لمبادرات التضامن، والدفاع عن القضايا الكونية كالمساواة؛ والسلام؛ وحقوق الإنسان؛ والعدالة المناخية، إنها حقل لتجسيد الأخلاق السياسية، كما تصورها ***"إيمانويل كانط"***، حين دعا إلى أن تكون السياسة خاضعة لمبادئ العقل والأخلاق لا للمصالح.

ولطاما آمنت أن الدبلوماسية البرلمانية ليست ترفا بل ضرورة استراتيجية في عالم متعدد الأقطاب، تتقاطع فيه القضايا الأمنية مع الثقافية والاقتصادية مع الإنسانية، إنها الوجه الناعم للسيادة والامتداد الخارجي للشرعية السياسية. فضلا عن كونها أداة من أدوات الدفاع عن القضايا الوطنية العادلة في المنتديات الدولية بالشراسة الوطنية المطلوبة وبمرونة الفاعل السياسي وشرعية الممثل البرلماني.

وهنا، تبرز أهمية التأهيل السياسي والثقافي للنائب(ة) البرلماني(ة)، ولعل ذلك ما عبر عنه جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة حيث أكد جلالته: ***"...وفي هذا الإطار، يجب شرح أسس الموقف المغربي، للدول القليلة، التي ما زالت تسير ضد منطق الحق والتاريخ، والعمل على إقناعها، بالحجج والأدلة القانونية والسياسية والتاريخية والروحية، التي تؤكد شرعية مغربية الصحراء..."***، كما أكد جلالته أيضا: ***"...لذا، ندعو إلى المزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان بهذا الخصوص، ووضع هياكل داخلية ملائمة، بموارد بشرية مؤهلة، مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص، في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية، أو في المحافل الجهوية والدولية..."***.

لذلك فإن تمثيل الوطن في الخارج لا يمكن أن يتم بكفاءة من دون وعي عميق بالتاريخ وإلمام بمفاهيم القوة الناعمة، والشرعية الدولية، ومهارات الحوار الثقافي والسياسي، فالسياسة، كما قال "ماكس فيبر"، ليست فقط شغفا بالقوة بل مسؤولية عقلانية تجاه المستقبل.

وهكذا، تصبح البرلماني(ة) ليس فقط حارسة للدستور بل سفيرة لقيمه وروحه خارج الحدود، حيث يتحول العمل التمثيلي إلى ممارسة سياسية متعددة المستويات، تمتد من الفضاء الوطني إلى الحقل الدولي، فالدستور لا يختزل في كونه كتلة نصوص قانونية يحتكم إليها داخل المؤسسات، بل

تعبيرا عن تعاقد اجتماعي وأخلاقي، يعكس ثوابت ومقدسات وهوية الأمة واختياراتها الكبرى ويختزن فلسفة الدولة وقيم المجتمع (...).

عندما يحمل النائب(ة) البرلماني(ة) هذه الروح في الفضاءات الدولية يصبح صوته صدى لذاكرة جماعية، ورسالته امتدادا للقيم التي يجسدها دستور بلاده في شكل مبادئ دستورية: سيادة القانون، احترام الحقوق والحريات، والعدالة الاجتماعية...

في تلك اللحظة الفارقة، لا يمثل البرلماني(ة) جسمه السياسي فقط...، بل يمثل روح الدولة الحديثة كما عبر عنها **"مونتسكيو"**، وكما جسدها **"ألكسيس دو توكفيل"** حين تحدث عن الديمقراطية كتجربة يومية للحرية والمسؤولية....

في المحافل الدولية، حين يتحول البرلماني(ة) إلى سفير للدستور، يصبح دوره مزدوجا ويتأرجح بين مهمة صون الداخل بالمراقبة والتشريع، وأن يشرح هذا الداخل للعالم، من خلال خطاب عقلاني متماسك، يقوم على الوضوح لا على الغموض والانغلاق، وهو بهذا يساهم فيما يسميه **"يورغن هابرماس"** بـ : ***"العقل العمومي"***.

إن الدبلوماسية البرلمانية لا تقتصر على الترافع عن قضايا الوطن في الملفات الكبرى، بل تشمل أيضا تثمين النموذج المؤسساتي وتوضيح الدينامية السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها البلد، وهكذا، يصبح النائب(ة) البرلماني(ة) مجسدا للقيم الدستورية، ومجسدا حيا لفكرة أن السياسة ليست فقط إدارة للسلطة بل ممارسة للمعنى وبناء لجسور التفاهم بين الشعوب من خلال لغة مشتركة قوامها الاحترام المتبادل والتعاون المثمر والانفتاح(...).

أولا: القضية الوطنية

لقد كانت قضيتنا الوطنية الأولى الصحراء المغربية حاضرة في تفاصيل تجربتي النيابية بعمق يتجاوز النقاش السياسي نحو تجربة وجودية، لم تكن مجرد ملف سيادي يطرح على لجان العلاقات الخارجية أو خلال مناسبات المنتديات الدولية، بل كانت حاضرة في كل خطوة وفي كل كلمة، في كل تفاعل مع الآخر حين نغادر حدود الوطن حاملين معنا مشروعية التاريخ وقوة الارتباط بالأرض.

كامرأة نائبة، وجدت نفسي أمام تحد مزدوج أن أكون صوتا نسائيا في ميدان الدبلوماسية البرلمانية، حيث تختبر المواقف وتفحص الجج وتواجهنا سرديات مضادة تبنى على التضليل والتشويش، كنت أدرك منذ البداية أن مسؤوليتي ليست فقط أن أقنع، بل أن أجسد نموذجا جديدا امرأة برلمانية تنخرط في معركة الدفاع عن المقدسات والثوابت والسيادة بوعي قانوني وحس تاريخي وجرأة سياسية.

في اللقاءات الدولية كنت أستحضر رمزية المسيرة الخضراء، لا كتاريخ فقط، بل كمنهج مسيرة شعبية سلمية وحدوية تؤكد أن ارتباط المغرب بصحرائه لم يكن يوما مسألة حدود مرسومة بخطوط استعمارية، بل امتداد لعقد بيعة، وانتماء ووشائج بشرية واجتماعية عميقة، كنا أواجه الأطروحات الانفصالية بالأدلة التاريخية، وبقرارات الشرعية الدولية، وبحقائق التنمية الميدانية التي يشهد بها الواقع بأقاليمنا الجنوبية العزيزة.

ما تعلمته في هذه التجربة هو أن المرأة المغربية، حين تمنح لها المساحة، فإنها تجعل من القضايا الكبرى معارك يومية تمارس فيها الحضور والنضج السياسي، دون أن تنفصل عن عمقها الوطني وتحمله معها كجزء من هويتها، وهكذا لم أكن أتحدث فقط عن الصحراء، بل كنت أجسدها في لغتي، في ثقتي وفي دفاعي الهادئ والمبني، وفي انحيازي لوطني.

ولأنني كنت أدرك أن العالم لا يخاطب بالعاطفة فقط، بل يخاطب أيضا بلغة العقل والحجج والوقائع، كنت لا أنحاز فقط إلى كل شبر من تراب وطني، بل كنت أنحاز إلى كل حبة رمل من صحرائنا الغالية، أراها ليست مجرد طبيعة أو تضاريس بل شاهدا على الوفاء ودليلًا على الاستمرارية التاريخية بين بين العرش والشعب والدولة والمجتمع.

كل تلك التفاصيل لم تكن بالنسبة لي مجرد رمزية، بل كانت ممارسة فعلية لمعنى التمثيل السياسي النسائي، حين يصبح الجسد النسائي في الفضاء العمومي حاملا للقيم الوطنية وناطقا باسم الأرض التي لا تفرق بين امرأة ورجل في نداء الانتماء، في كل موقف كنت أشعر أنني لا أدافع فقط عن ملف أو قضية عادلة، بل عن جزء من روحي ووجداني، عن جغرافيا عاطفية اختارها القلب قبل أن يرسمها التاريخ والسياسة.

ثانيا: مجموعة الصداقة البرلمانية

في حقل السياسة الدولية والعلاقات الدولية، حيث تتقاطع المصالح وتتنافس القوى تبرز مجموعات الصداقة البرلمانية كواحدة من أكثر أدوات الدبلوماسية الموازية نعومة وفعالية، إنها ليست مجرد آلية تنظيمية أو قناة اتصال برلماني، بل فضاء رمزي واستراتيجي يمارس فيه البرلمان حضوره الخارجي بهوية وطنية وشرعية شعبية، ولغة تقوم على بناء الجسور وتعميق أواصر التعاون.

إن هذه المجموعات، في جوهرها، هي امتداد للعقلانية السياسية التي تحدث عنها **ماكس فيبر** حيث يمارس التأثير من داخل المؤسسات عبر الحوار والمعرفة والتفاوض بعيدا عن الإكراه، وهي كذلك تجسيد لما سماه **أنطونيو غرامشي** بـ "الهيمنة الثقافية".

وفي تجربتي النيابية ضمن هذه المجموعات أدركت أن الصداقة البرلمانية لا تعني بالضرورة تطابق المواقف، بل تقوم على الاعتراف والاحترام المتبادل، والانفتاح، وبناء تفاهمات صلبة تستند إلى المصالح المشتركة والرؤى المتقاربة، إنها ممارسة تعيد في جوهرها للسياسة بعدها الإنساني، حين يتبادل النواب من بلدان مختلفة وجهات النظر لا بصفاتهم الرسمية بل بصفتهم حاملي صوت الشعوب ومعبرين عن قضاياهم العابرة للحدود.

تتيح هذه المجموعات أحيانا إعادة إنتاج الفعل البرلماني **"كفعل خارجي ناعم"** يحضر في المنتديات الدولية ليس فقط بمواقف رسمية، بل بعلاقات شخصية وشبكات تأثير ومساحات تفاهم تتجاوز منطق الحكومات وتكمل عملها، وهي بذلك تكرس ما يعرف في العلاقات الدولية بـ **"القوة الناعمة"** SOFT POWER كما عبر عنها **جوزيف ناي**، حيث تصبح الثقافة والصورة والسرد والثقة، كأدوات مركزية في تموقع الدول.

بل إن مجموعات الصداقة البرلمانية يمكن اعتبارها اليوم رأسمالا سياسيا استراتيجيا للبرلمان وللدولة، حين يتم استثمارها بذكاء في الدفاع عن القضية الوطنية وتسويق منجزات بلادنا تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فالدبلوماسية البرلمانية من خلال هذه المجموعات تمكن من تعبئة حلفاء داخل البرلمانات الأخرى وعلى خلق تعاطف دائم والتأثير في المواقف التشريعية والسياسية لتلك الدول، وما كان يوما ينجز من خلال سفير رسمي يمكن أن يدعم اليوم من خلال نائب صديق، بصيغة أكثر مرونة وأقل رسمية.

وفي هذا السياق، أصبحت هذه المجموعات ضرورة استراتيجية في عالم يحتاج إلى أصوات التفاهم ومد جسور القيم وبناء شبكات الثقة، وفي كل مرة نمارس فيها هذا النوع من الدبلوماسية البرلمانية نؤكد أن السياسة لا تزال قادرة على التحاور بدل التصادم وعلى بناء الصداقة بدل الاكتفاء بالتحالفات.

لذلك، فقد كانت عضويتي في **مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب- سويسرا** تجربة مميزة لأنها تمثل جسرا هاما لتعزيز الفهم المتبادل بين المغرب وسويسرا وتشجيع تبادل الأفكار حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هذه العضوية أعطت بعدا دوليا لعملنا البرلماني، وساهمت في توطيد الروابط بين المؤسسات التشريعية وتعزيز صورة البرلمان المغربي على الصعيد الدولي.

وبالمثل، شكلت عضويتي في **مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب - بلجيكا** فرصة لتأكيد التزام المغرب بتعزيز علاقاته الثنائية مع بلجيكا، وإبراز الدور الفاعل للبرلمان في دعم القضايا الوطنية عبر منظور دولي، كما ساعدت هذه العضوية في تعميق الفهم المشترك للقيم الديمقراطية والاجتماعية وتعزيز الحوار السياسي البناء بين البلدين.

كما حظيت بشرف رئاسة **مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب -أنغولا**، وهو دور حملني مسؤولية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على مستوى التشريع والسياسات المشتركة، إن تجربة رئاسة هذه المجموعة مكنتني من تمثيل البرلمان المغربي بفعالية وإبراز التزامنا بتقوية أواصر التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع أنغولا، بالإضافة إلى تسليط الضوء على القيم المشتركة بين البلدين في مجالات التنمية المستدامة والديمقراطية.

ثالثا: المهام الخارجية والفعاليات والمؤتمرات البرلمانية

حين يغادر البرلماني(ة) أرض الوطن في إطار مهمة رسمية أو للمشاركة في مؤتمر دولي، فإنه لا يغادر فقط جغرافيا البلاد، بل ينتقل إلى فضاء آخر تتغير فيه طبيعة الخطاب ويتكثف فيه وزن الكلمة، ويختبر فيه عمق الانتماء ووضوح الرؤية، إن المشاركة في المهام الخارجية لا تعد امتدادا تقنيا للعمل البرلماني، بل هي ممارسة سياسية تستدعي حضورا معرفيا وقدرة على الترافع وحسا وطنيا عاليا يحول البرلماني من مجرد ناقل لمواقف بلده إلى فاعل مؤثر في صناعة صورته وتعزيز موقعه في المنتديات الدولية.

في المؤتمرات الدولية، لا نذهب فقط لنمثل البرلمان كمؤسسة بل نذهب لنحمل الوطن في خطابنا وفي اختياراتنا؛ في مواقفنا؛ وفي طريقة جلوسنا وطريقة استماعنا أيضا، إنها لحظة مكثفة من الدبلوماسية الموازية، حيث يصبح البرلماني حاملا لشرعية ديمقراطية، وصوتا لسيادة لا تمثلها فقط السلطة التنفيذية، بل تتقاطع فيها كل المؤسسات، ضمن ما يعرف بالدولة المتعددة الفواعل «**multi-actor state**» في العلاقات الدولية كما عبر عنها روبرت كيوهان «**Robert Keohane**» و جوزيف ناي «**Joseph Nye**».

وهنا تبرز أهمية هذه المشاركات خاصة في القضايا السيادية التي تستوجب ترافعا دائما، فالمؤتمرات ليست فقط فضاء للنقاش، بل فرص استراتيجية لبناء التحالفات ولتوضيح المواقف وتفنيد المغالطات، ولخلق مساحات جديدة للتفاهم. وفي زمن تزايدت فيه التحديات العابرة للحدود من قبيل التغيرات المناخية إلى الأمن الإقليمي، ومن الهجرة إلى الذكاء الاصطناعي، تصبح الكفاءة البرلمانية في الفضاء الخارجي والحقل الدولي أداة من أدوات القوة الناعمة للدولة.

كما أن حضورنا في هذه المحافل لا يهدف فقط إلى الدفاع، بل إلى إعادة تعريف صورة بلدنا بعيون الآخرين، لأن التمثيل الخارجي هو أيضا معركة رمزية ضد التنميط وضد الخطابات المختزلة التي

قد تحكم بها بعض المنابر أو اللوبيات والجماعات الضاغطة، ومن هنا يصبح البرلماني كما يقول **"هابرماس"** مشاركا في المجال العمومي العالمي، الذي تتقاطع فيه السياسات الداخلية مع السياسات الخارجية والتوجهات الدولي، وتبنى فيه الشرعية من خلال الحوار والانفتاح لا من خلال الانغلاق والجمود.

ومن واقع التجربة، يمكن القول إن البرلماني(ة) في المهام الخارجية مطالب بأن يكون موسوعيا بقدر ما هو ملتزم وملما بالشأن الدولي قارئا للتحولات الجيوسياسية، وواعيا بتقاطعات الملفات وتشابكها، ومتشبعا بروح وفلسفة الدولة التي يمثلها، لأن مجرد الجلوس إلى الطاولة مع برلمانيين من بلدان أخرى هو في حد ذاته **فعل سياسي** يحمل في طياته رسائل كثيرة عديدة عن الاستقرار والنضج الديمقراطي، وعن الثقة في المؤسسات والرغبة في الحوار.

بل إن هذه المشاركات تعد أيضا مدرسة في السياسة التشاركية العابرة للحدود «**Transboundary Participatory Politics**»، كتعبير معاصر يشير إلى شكل جديد من الممارسة السياسية التي تتجاوز حدود الدولة، وتقوم على إشراك الفاعلين من الدول والمجتمعات في صنع القرار أو التأثير فيه، حين نناقش تحديات مشتركة بلغة المصالح المتبادلة، لا بلغة الانغلاق السيادي، وهي أيضا لحظة اختبار للتمثيلية النسائية والشبابية، التي تعيد صياغة صورة الفاعل البرلماني المغربي على نحو ينسجم مع التحولات الجديدة في العالم.

لهذا، فإن كل مهمة خارجية وكل مؤتمر حضرته، كان فرصة لبناء الجسور وترسيخ الثقة، ومراكمة التأثير، لأنه في زمن التنافس الرمزي والمعلوماتي، لا يكفي أن نكون على حق بل يجب أن نحسن التعبير عنه وأن نجعل الآخر يرى وجاهة هذه الحقيقة في ضوء قناعاته لا فقط في ضوء قناعتنا نحن.

الفصل الرابع: التواصل السياسي

لم تكن الأدوار التواصلية في تجربتي البرلمانية داخل فريقي النيابي مجرد واجب عرضي يستحضر عند الحاجة أو يمارس من باب التفاعل الظرفي، بل كانت أحد الأركان الجوهرية التي ينبني عليها الفعل السياسي في سياق ديمقراطي تعددي، حيث يصبح النائب ليس فقط صوتا داخل قبة البرلمان، بل جسرا حيا بين السياسة كصناعة للقرار، والمجتمع كفضاء للمعيش اليومي والتطلعات المعبر عنها أو المسكوت عنها، وحيث يصبح التواصل فعلا مؤسسا للثقة ولتوسيع مجال الشرعية لا لتبليغ المعلومة أو الرد على القضايا العارضة.

لقد أدركت منذ بداية ولايتي النيابية، انطلاقا من مسؤوليتي تجاه جهتي (الدائرة الانتخابية) وتجاه وطني وداخل فريقي النيابي، أن ما ينتظر من البرلماني(ة) ليس فقط قدرته على صياغة المواقف أو حسن التموقع داخل الهياكل التشريعية، بل كذلك، وأعتبره أساسيا مدى انفتاحه على الجمهور الذي انتخبه، ومدى شجاعته في خوض الحوارات المعقدة، ومدى التزامه بإعادة السياسة إلى الشارع من حيث أتت، لا بوصفها صراعا بين النخب، بل تعبيرا عن الإرادة العامة كما صاغها **"جون جاك روسو"** في مواجهة تعدد المصالح والضغوط والنزعات الفردية.

في كل مرة كنت أشارك فيها في لقاء تواصلي ميداني، أو أتفاعل مع المواطنات والمواطنين في المنصات الرقمية، أو أشرح قانونا معقدا بلغة مفهومة في لقاء محلي، كنت أستحضر جيدا أنني لا أقوم فقط بواجب تمثيلي، بل يمكن أن أؤدي وظيفة بيداغوجية أو تفسيرية وأخلاقية، تجعل من البرلماني(ة) ليس ممارسا لفعل نيابي فقط، بل مجسدا لتجليات العدالة الاجتماعية والحقوق الدستورية في المعاش اليومي للمواطنات والمواطنين الناس وهي مسؤولية لا تقل أهمية عن مهام التشريع والمراقبة والتقييم والدبلوماسية البرلمانية.

إن التواصل السياسي كما فهمته ومارسته خلال تجربي النيابية، ليس مجرد تمرين لغوي أو استعراض للقدرة على الإقناع، بل في جوهره إعادة لإنتاج للثقة السياسية، وبناء مشترك للمعنى بين الواقع والوهم وبين الحقيقة والخيال، بين المواطن الذي ينتظر إجابة عن سؤال مشروع، والنائب الذي يحمل تعقيد الواقع وإكراهات البلد، إنه تجسيد لمفهوم **"الفضاء العمومي التداولي"** كما صاغه **يورغن هابرماس**، حيث تصبح السياسة نشاطا يقوم على الحوار، لا على الإملاء وعلى الإقناع لا على السلطة وعلى الشفافية والوضوح لا على الغموض.

وفي زمن تآكلت فيه أحيانا صورة المؤسسات، وأصبح المواطن أكثر تشكيكا في جدوى السياسة، وأشد حساسية إزاء كل فعل رسمي يصبح للوظيفة التواصلية بعد تصحيحي، يعيد الوصل بين الناس ومحيطهم، وبين الشباب ومؤسساتهم...، ويحول النائب(ة) من حامل للصفة إلى حامل للثقة، ومن واجهة مؤسسية إلى ضمير تفاعلي قادر على الإنصات والتحليل والمرافعة من داخل الدوائر والمجتمع معا.

لطالما آمنت أن من لا يحسن التواصل مع الناس لا يحق له أن يفاوض باسمهم، ولا أن يتحدث باسم أحلامهم وتطلعاتهم لأن السياسة في نهاية المطاف ليست فقط لعبة مصالح بل هي كما قال **"بول ريكور *"أخلاق المسؤولية تجاه الآخر"*** ، ومن هذا المنطلق كان حضوري الإعلامي والميداني واختياري للغة واضحة، ومراعاتي لاختلاف الوعي والثقافة، جزء من قناعتي بأن التواصل ليس مكملا للعمل السياسي بل هو جوهره وقبله النابض.

أولا: التواصل مع الفعاليات داخل الفريق

لم يكن استقبال الجمعيات والمنظمات داخل الفريق النيابي لحظة عابرة أو مجرد بند في جدول أعمال رسمي، بل كنت أراه دائما تعبيرا حيا عن إرادة الانفتاح، وتكريسا للفعل الديمقراطي الذي يتجاوز البناء الدستوري نحو بناء الثقة والمشترك السياسي، ففي كل لقاء مع فاعل مدني أو ممثل عن جمعية أو شبكة نسائية أو منظمة مهنية، كنت أستحضر جيدا أن البرلمان ليس فقط مؤسسة لتقنين السياسات، بل فضاء يجب أن يبقى مفتوحا على نبض المجتمع وعلى أسئلته وتطلعاته، كما تعبر عنها مكونات المجتمع المدني.

إن هذا الشكل من التواصل، الذي يتأسس على قاعدة الاستماع وتبادل الرؤى والتصورات ليس مجاملة سياسية بل هو تجسيد لنموذج الدولة الديمقراطية التشاركية كما ينص عليه **الدستور المغربي في ديباجته وفي فصوله المرتبطة بالحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية**، وهو أيضا شكل متقدم من الممارسة البرلمانية، لا باعتبارها سلطة عمودية تمارس من الفوق، بل كسلطة أفقية تتفاعل مع محيطها وتعيد من خلاله قراءة السياسات العمومية في ضوء الواقع.

كنت أعتبر كل لقاء مع جمعية أو منظمة، خصوصا تلك التي تشتغل في قضايا المرأة والنساء القرويات والحقوق أو الشباب، أو البيئة، فرصة لإعادة تركيب انطلاقا من القاعدة، وإدماج معاناة وتطلعات ومقترحات المجتمع في صلب التفكير التشريعي والرقابي، بل أكثر من ذلك كنت أؤمن أن الفاعل المدني حين يستقبل بكرم وينصت له باحترام ويعامل كشريك في بناء القرار، فإن ذلك يقوي المؤسسة البرلمانية نفسها ويحسن صورتها، ويمنحها شرعية مستمدة من الميدان.

إن هذا النوع من التواصل المؤسساتي مع الجمعيات ليس ترفا، بل هو أحد أشكال بناء **الفضاء العمومي التداولي** الذي تحدث عنه **هابرماس**، والذي يعتبر أن الديمقراطية لا تتحقق فقط من خلال

الاقتراع، بل من خلال قدرة المؤسسات على الإنصات للنقاش العمومي، وتوجيهه نحو الترجمة التشريعية أو الرقابية، كما أنه أيضا من زاوية فكرية ونظرية يعد تفعيلا لمبدأ **تعددية الفاعلين داخل الدولة** « **Multitude of Actors within the State** » ، كما تصوره مانويل كاستلز« **Manuel Castells** » وأنطونيو نغري « **Antonio Negri** » ومايكل هاردت « **Michael Hardt** »،حيث تصبح منظمات المجتمع المدني طرفا أصيلا في توجيه السياسات وليس فقط في مراقبتها أو الاحتجاج ضدها.

وبينما تكتسب منظمات المجتمع المدني اليوم مزيدا من المهنية وتطور قدراتها في الترافع وبناء المذكرات، فإن دور البرلماني(ة) خصوصا داخل الفرق البرلمانية يجب أن يتطور بدوره من مجرد استقبال رمزي إلى إدماج فعلي لمقترحات المجتمع المدني في النقاشات الداخلية، وإلى التكريس لفعلية التشبيك بين المبادرات المحلية والسياسات العمومية الوطنية.

ولذلك، فإن التواصل مع الجمعيات لم يكن يوما بالنسبة لي داخل فريقي النيابي وبمعية رفاقي ورفيقاتي واجبا إداريا بل كان لحظة سياسية وأخلاقية، لحظة إصغاء حقيقي، ومساءلة ذاتية، وفرصة لصياغة الأسئلة الصعبة التي قد لا تطرح أحيانا لكنها تسكن الشارع والحي والدوار والقرية والضمير الجماعي.

وسأذهب إلى أبعد من هذا الحد لأقول إننا كبرلمانيين لا نملك حق التشريع من فراغ بل نأخذه من ثقة الناس، وهؤلاء الناس قد يتحدثون عبر أصوات المجتمع المدني.

فكيف لا نستمع إليهم حين يتكلمون؟

ثانيا: التواصل والانفتاح بوسائط التواصل الاجتماعي

في ظل هذه الطفرة التكنولوجية وأمام عالم معولم، لم يعد بإمكان البرلماني اليوم أن يكتفي بمنبر الجلسات أو أن يظل ملازما للمؤسسة أو اللجان، لقد فرضت التحولات الرقمية نمطا جديدا من الحضور السياسي، حضورا يوميا، مباشرا، وغير وسطي، عبر منصات التواصل الاجتماعي، إنها ليست فقط قنوات للبث بل أضحت فضاءات للحوار ومجالا للرقابة الاجتماعية وتشكيل الرأي العام وإعادة توصيف العلاقة بين الناخب والمنتخب.

صورة من الصفحة الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)

لقد أدركت مبكرا أن البرلماني الذي لا يحضر في الفضاء الرقمي قد يترك المجال لمن يتحدث باسمه دون إذنه، لذلك لم أكن أتعامل مع المنصات الاجتماعية كوسيلة للترويج أو للظهور فقط، بل كأداة لممارسة وظيفة التمثيل السياسي بشكل يومي وبتفاعل يقطع مع الجمود ويعيد النبض للسياسة والثقة للمواطنات والمواطنين بلغتهم التي يفهمونها وبتطلعاتهم التي يصبون إليها.

إن التواصل الرقمي لا يكتفي بنقل المعلومة بل كان يحملني مسؤولية الشرح والتفصيل وأحيانا أخرى التوضيح الفوري الذي يعتبر جزء من المساءلة المعكوسة، حيث لا ينتظر المواطن الحصيلة السنوية أو الجلسات الأسبوعية، بل يسأل مباشرة وينتظر الجواب من ممثليه (...)، لقد جعل هذا التحول وسائل التواصل الاجتماعي منبرا وفضاء موازيا للبرلمان، بل في بعض الأحيان أكثر تأثيرا في تشكيل الرأي العام عوض الوسائط الكلاسيكية.

ومن هنا تظهر أهمية أن يكون البرلماني صاحب وعي سياسي ولغوي وبيئي رقمي، لأن التدوين السياسي ليس مجرد تواصل بل صناعة سردية وتشفير للرسائل، وكتابة في إطار شروط التلقي بين المرسل والمرسل إليه عبر هذه القناة، لقد حاولت دائما أن أستثمر هذه المنصات لتوسيع النقاش العام ولشرح ونقل العمل النيابي البرلماني والتعبير عن المواقف بلغة المواطن، دون أن أفقد العمق أو الدقة.

صورة من الصفحة الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) خلال المشاركة في برنامج إذاعي مباشر

وفي هذا الإطار، وجدت نفسي كما أشرت في الفصول السابقة أتقاطع مع أطروحة المفكر الألماني **يورغن هابرماس**، الذي يعتبر أن المجال العمومي هو الفضاء الذي يعيد من خلاله المواطنون تشكيل فهمهم للشأن العام شريطة أن يكون الفضاء مبنيا على الشفافية والعقلانية والمشاركة الأفقية، لقد أصبحت منصات التواصل في كثير من الأحيان امتدادا لهذا المجال العمومي وفق ما عبر عنه "**هابرماس**" ومسرحا جديدا للديمقراطية التشاركية العابرة للوساطة التقليدية.

إنني أومن من خلال تجربتي النيابية أن البرلماني(ة) لا يمكنه أن يطالب بالثقة دون أن يمنحها ولا أن يتحدث باسم الناس دون أن ينصت إليهم، لذلك تعد منصات التواصل الاجتماعي اليوم أحد أهم أدوات هذا الإنصات، حين يمارس بتواضع وبعقلانية وبتحيين دائم للخطاب، ولهذا أعتقد أن السلطة لم تعد فقط في يد من يملك المنبر، بل أيضا في يد من له القدرة على التأثير والمبادرة داخل الفضاء الرقمي المفتوح.

الفصل الخامس: الملاحق

الملحق 1: مقترحات القوانين

ملاحظة: حسب الحصيلة النهائية بعد اختتام الدورة التشريعية لسنة 2025-2026 قدمت النائبة البرلمانية ما مجموعه 26 مقترح قانون

المملكة المغربية
مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
المعارضة الاتحادية

الولاية التشريعية الحادية عشرة
2026-2021

مقترحات القوانين

السيدة النائبة : لطيفة الشريف
العدد : 25

ر.ت	واضعو المقترح	موضوع المقترح	تاريخ الإحالة	اللجنة المختصة	ملاحظات
1	عبد الرحيم شهيد - مليكة الزخنيني - نور الدين آيت الحاج - عويشة زلفى- فاضل براس- لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - محمد البوعمري - محمد لعسل- محمود عبا - مولاي المهدي الفاطمي - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم المواد 19 ،21 و 22 من القانون التنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم و تسيير أشغال الحكومة و الوضع القانوني لأعضائها	20/12/2021	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	
17	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد و باقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 152من مدونة الأسرة	23/06/2022	القطاعات الاجتماعية	
18	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يتعلق بقواعد ومبادئ تنظيم النقل الطبي	23/06/2022	القطاعات الاجتماعية	
22	عبد الرحيم شهيد - لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 20 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة	05/07/2022	القطاعات الاجتماعية	
24	عبد الرحيم شهيد - عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يتعلق بتغيير المادتين 37 و 38 من القانون رقم 12.08 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-13-16 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013)	07/07/2022	القطاعات الاجتماعية	
26	عبد الرحيم شهيد - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عتيقة جبرو وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 49 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة	13/07/2022	القطاعات الاجتماعية	

4 / 1

ر.ت	واضعو المقترح	موضوع المقترح	تاريخ الإحالة	اللجنة المختصة	ملاحظات
27	عبد الرحيم شهيد - عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يتعلق بتعديل المادة 19من القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين	21/07/2022	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	صودق عليه بتاريخ 14/04/2025
34	عبد الرحيم شهيد - عتيقة جبرو - لطيفة الشريف مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 8 من القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات	21/07/2022	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	
40	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 33 من ظهير شريف رقم1.02.239 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية	07/02/2023	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	
45	عمر اعنان- لطيفة الشريف- مجيدة شهيد - عتيقة جبرو - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	مقترح قانون يقضي بتتميم نص المادة 111 كما ورد في القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة	03/05/2023	القطاعات الاجتماعية	
54	عبد الرحيم شهيد – الحسن لشكر – عبد القادر الطاهر - سعيد بعزيز عبد الحق أمغار - محمد ملال - مجيدة شهيد - عويشة زلفى - مليكة الزخنيني حياة لعرايش - لطيفة الشريف - عائشة الكرجي - سلوى الدمناتي - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 2 من القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	05/02/2024	القطاعات الاجتماعية	
62	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - خدوج السلاسي - عتيقة جبرو عائشة الكرجي - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد الحق أمغار - حياة لعرايش - عمر اعنان - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون-إطار للشباب	08/07/2024	التعليم والثقافة والاتصال	
63	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - عمر اعنان عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مقترح قانون بتتميم المادة 10 من القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي و البحث العلمي	08/07/2024	التعليم والثقافة والاتصال	
77	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - سعيد بعزيز - عبد الحق أمغار - محمد البوعمري - عبد الغني مخداد - عبد النور الحسناوي - عبد القادر الطاهر - محمود عبا - عائشة الكرجي - مليكة الزخنيني - عتيقة جبرو - حياة لعرايش - المهدي العالوي - محمد حوجر - لطيفة الشريف	مقترح قانون يقضي بتغيير الفصول 618-3 مكرر ثلاث مرات و 618-12 و 618-14 من ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود	06/01/2025	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	موقف الحكومة: غير مقبول

ر.ت	واضعو المقترح	موضوع المقترح	تاريخ الإحالة	اللجنة المختصة	ملاحظات
79	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عبد القادر الطاهر - عبد النور الحسناوي - مولاي المهدي الفاطمي - سلوى الدمناتي - عويشة زلفى - عتيقة جبرو - حياة لعرايش - حنان فطراس - محمد حوجر - سعيد انميلي - عائشة الكرجي - لطيفة الشريف - سعيد بعزيز	مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 2 من القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	06/01/2025	التعليم والثقافة والاتصال	موقف الحكومة: غير مقبول
84	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - سعيد بعزيز - خدوج السلاسي - مليكة الزخنيني - سلوى الدمناتي - عائشة الكرجي - عويشة زلفى - عبد القادر الطاهر - عبد النور الحسناوي - محمود عبا - محمد البوعمري - حنان فطراس - المهدي العالوي - عتيقة جبرو - نور الدين أيت الحاج - محمد حوجر - لطيفة الشريف	مقترح قانون يقضي مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 62 من القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل	06/01/2025	القطاعات الاجتماعية	موقف الحكومة: غير مقبول
85	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - نور الدين أيت الحاج - محمد البوعمري - عمر اعنان - عبد القادر الطاهر - مليكة الزخنيني - لطيفة الشريف - عائشة الكرجي - سعيد بعزيز - خدوج السلاسي - مولاي المهدي الفاطمي - محمود عبا - سلوى الدمناتي - عويشة زلفى - حياة لعرايش - سعيد انميلي - محمد أبركان	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 189 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق	06/01/2025	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	موقف الحكومة: غير مقبول
86	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - سعيد بعزيز - خدوج السلاسي - محمود عبا - سلوى الدمناتي - مليكة الزخنيني - عويشة زلفى - محمد البوعمري - عبد القادر الطاهر - عمر اعنان - عتيقة جبرو - نور الدين أيت الحاج - مجيدة شهيد - مليكة الزخنيني - عائشة الكرجي - لطيفة الشريف	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 328 من مجموعة القانون الجنائي	06/01/2025	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	موقف الحكومة: غير مقبول
89	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد الحق أمغار - عمر اعنان - عائشة الكرجي - عويشة زلفى - حنان فطراس - حسن صناك - محمد أبركان - حياة لعرايش - سعيد انميلي - محمد لعسل - عبد الغني مخداد	مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 19 من القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين	27/01/2025	القطاعات الاجتماعية	موقف الحكومة: غير مقبول
92	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عبد القادر الطاهر - الشرقاوي الزنايدي - عبد الحق أمغار - سعيد بعزيز - سلوى الدمناتي - محمد حوجر - حميد الدراق - حسن صناك - محمد البوعمري - محمد ملال - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - محمود عبا - المهدي العالوي	مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 185 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق	27/01/2025	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	غير مقبول : تم رفضه بالأغلبية

ر.ت	واضعو المقترح	موضوع المقترح	تاريخ الإحالة	اللجنة المختصة	ملاحظات
93	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عبد القادر الطاهر - مولاي المهدي الفاطمي - الشرقاوي الزنايدي - عبد الحق أمغار - سعيد بعزيز - حميد الدراق - عائشة الكرجي - مجيدة شهيد - محمد ملال - لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - سلوى الدمناتي - حياة لعرايش	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 44 من القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب	27/01/2025	القطاعات الاجتماعية	موقف الحكومة: غير مقبول
104	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عبد القادر الطاهر - عبد الحق أمغار - لطيفة الشريف - خدوج السلاسي - عائشة الكرجي - عمر اعنان - محمد ملال - حميد الدراق - حنان فطراس - محمد حوجر - فاضل براس	مقترح قانون يقضي بتتميم المادة 175 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق	13/05/2025	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	موقف الحكومة: غير مقبول
105	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عبد الحق أمغار - لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - مولاي المهدي الفاطمي - مجيدة شهيد - عبد القادر الطاهر - سلوى الدمناتي - المهدي العالوي - الأمين البقالي الطاهري - نور الدين أيت الحاج - عويشة زلفى - عمر اعنان - عبد النور الحسناوي - محمد البوعمري	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المواد 143 و150 و151 و172 و183 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل	13/05/2025	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	موقف الحكومة: غير مقبول
106	عبد الرحيم شهيد - إدريس اشطيبي - الحسن لشكر - عبد القادر الطاهر - عبد الحق أمغار - لطيفة الشريف - عائشة الكرجي - مليكة الزخنيني - فاضل براس - محمد ملال - محمود عبا - نور الدين أيت الحاج - محمد البوعمري - مولاي المهدي الفاطمي - المهدي العالوي	مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 40 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت	13/05/2025	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	موقف الحكومة: غير مقبول
107	لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عتيقة جبرو - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 272 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل كما تم تغييره وتتميمه	23/09/2025	القطاعات الاجتماعية	

الملحق 2: المداخلات في الجلسات العامة

المملكة المغربية
مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
المعارضة الاتحادية

الولاية التشريعية الحادية عشرة
2026-2021

المداخلات في الجلسات العامة

السيدة النائبة : لطيفة الشريف

العدد : 2

ر.ت	المتدخل	الموضوع	تاريخ التدخل
47	لطيفة الشريف	مشروع قانون رقم 22.07 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة	17/07/2023
68	لطيفة الشريف	مناقشة مقترح قانون الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل	22/07/2024

1 / 1

ملاحظة: حسب الحصيلة النهائية بعد اختتام الدورة التشريعية لسنة 2025-2026 قدمت النائبة البرلمانية ثلاث مداخلات في الجلسات التشريعية

مداخلة النائبة لطيفة الشريف

باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية

في مناقشة مشروع قانون رقم 22.07

يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الاثنين 17 يوليوز 2023

مداخلة النائبة لطيفة الشريف

باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية

في مناقشة مشروع قانون رقم 22.07

يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الاثنين 17 يوليوز 2023

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

إننا نساهم اليوم في هاد الجلسة التشريعية من أجل المناقشة والتصويت على نص تشريعي، ينضاف إلى مجموعة النصوص التشريعية التي من شأنها أن تعزز المنظومة الصحية ببلادنا. هذا القانون الذي يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية الداعية إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية، والذي نؤكد في الف ريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، أنه نص بمثابة مكسب تشريعي سيعزز الترسانة القانونية المنظمة لجميع جوانب ومجالات الصحة ببلادنا.

لابد من التذكير أننا قد تعاطينا مع هذا النص التشريعي في جميع مراحل اعتماده، منذ أن أحيل على هذا المجلس بشكل إيجابي، غايته تجويد مواده وهو التعاطي الذي يتأسس على معطيين أساسيين :

- الأول، هو أننا اخترنا أن نمارس معارضة اتحادية مسؤولة وبناءة، مضمونها الاقتراح والمساهمة الإيجابية العملية في إنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وعنوانه الانخراط المبدئي في جميع المبادرات التشريعية التي تروم النهوض بقط اع الصحة، والتي نريد منها أن تكون في مستوى انتظارات المغاربة وتطلعات صاحب الجلالة وتعليماته الواضحة والقاضية بضرورة إعادة النظر في المنظومة الصحية ببلادنا.

-ثانيا، هو أن إحداث هذه الهيئة يأتي في نفس السياق الذي حكم مطالبة حزبنا، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بضرورة إحداث المجلس الأعلى للصحة، ذلك أننا كنا ولا زلنا مقتنعين بأن أكبر الإشكالات التي يعرفها قطاع الصحة في بلادنا، يرجع إلى غياب سياسة واضحة المعالم، ترسم التوجهات العامة للصحة، وتحدد المحاور الاستراتيجية الخاصة بكل وظيفة من الوظائف الأساسية للنظام الصحي، سياسة تعكس

توجه استراتيجيا لإصلاح المنظومة الصحية بمخططات عملية وأولويات علمية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة النظر في الجانب المؤسساتي للقطاع.

نفس المنطق ونفس المنطلقات، هي من تحكم مداخلاتنا اليوم، لذلك نجد أنفسنا ملزمين على إعادة التأكيد على ضرورة ضمان استقلالية هذه الهيئة التامة، ماليا وإداريا، وعلى أهمية تشكيل مجلسها من ذوي الاختصاص، مع الحرص على تفانيهم في أداء مهامهم، من خلال التنصيص على ما يمنع تخاذلهم، بالإضافة إلى ضرورة بيان اختصاصات هذا المجلس بشكل مفصل ودقيق.

لذلك اقترحنا مثلا، أن تكون للهيئة صلاحية المبادرة على حل النزاعات التي تقوم بين مختلف المتدخلين، في ميدان التأمين الصحي بدل الانتظار، إلى أن يحال عليها النزاع لتباشر التحكيم فيه.

السيد الوزير المحترم، إن أهمية هذه الهيئة باعتبارها حلا عمليا لتجاوز جميع الإشكاليات المرتبطة بالزمن السياسي، الذي يؤثر بالسلب على استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، حيث يندرج إحداثها في إطار التزام المغرب تبني اختيار التدبير المؤسسي على الاستراتيجيات، عوض تدبير القطاعات . وانطلاقا من أهمية المهام التي ستضطلع بها، خاصة مهام التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وإبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة، تفرض علينا العمل على إخراج نص قانوني يضمن أداء هذه الهيئة لجميع المهام المنتظرة منها والتي يجب أن تكون مهاما تقريرية أيضا، حتى يمكن اعتبارها هيئة تتبع بحق جميع تفاصيل الشأن الصحي ببلادنا .

السيد الوزير المحترم، إننا في المعارضة الاتحادية، وإن كنا نختلف معكم في بعض المواد التي تضمنها هذا النص التشريعي، فإننا نتفق بشكل مبدئي مع أهمية إحداث الهيئة العليا للصحة، ولذلك فإننا سنصوت بنعم على مشروع هذا القانون.

وشكرا

مداخلة النائبة لطيفة الشريف

في مناقشة مقترح قانون الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية

يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 18.12

المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الاثنين 22 يوليوز 2024

مداخلة النائبة لطيفة الشريف

في مناقشة مقترح قانون الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية

يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 18.12

المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل

الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الاثنين 22 يوليوز 2024

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة النواب المحترمون.

سعيدة جدا بتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية، في هذه الجلسة التشريعية، من أجل أن أقدم أمامكم الحيثيات والخلفيات التي جعلتنا نتقدم بهذا المقترح القانون الذي يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

هذا القانون الذي شكل فرصة أساسية أمام بلادنا، لمواكبة مجموع التطورات التي عرفتها، سواء الداخلية والمتمثلة في دستور 2011، أو الخارجية والمتعلقة بمصادقة المغرب على مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة مضامينها بالموضوع. والذي هدف بشكل أساسي إلى الحفاظ على جميع الحقوق الإجتماعية المكتسبة للمصابين بحوادث الشغل، ذلك أنه تضمن العديد من المستجدات التي هدفت إلى تصويب الاختلالات الناتجة عن تطبيق القوانين السابقة، والتي كانت تزخر بمجموعة من المساطر الإدارية والقضائية التي تتداخل فيها مجموعة من الجهات والأجهزة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن المشرع قد ارتئى من خلال القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، أن يسند مجموعة من المهام للسلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل، وبالتالي فقد جعل مديرية الشؤون الاجتماعية للعمال تحت إشراف هذه السلطة الحكومية، بموجب هذا القانون مسؤولة عن مهمة المساهمة في إعداد التدابير الكفيلة بتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، كما أناط بهذه المديرية، مجموعة من المهام المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية.

وحيث في إطار الهندسة الحكومية المعتمدة خلال الولاية الحالية، فإن وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بات يمارس الاختصاصات المسندة إلى السلطة الحكومية المكلفة

بالتشغيل والشؤون الاجتماعية المشار إليها في المرسوم رقم 2.14.280 ماعدا الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، كما بات يتولى الإشراف على الهياكل المركزية واللاممركزة المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.14.280 ماعدا الهياكل المكلفة بالحماية الاجتماعية، وحيث في نفس الإطار، صدر مرسوم رقم 2.21.854 في 14 من ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021) يتعلق باختصاصات وزير الصحة والحماية الاجتماعية المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7032 مكرر بتاريخ 22 أكتوبر 2021، الصفحة 7953، تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أن يتولى وزير الصحة والحماية الاجتماعية السلطة على الهياكل المكلفة بالحماية الاجتماعية المحدثة بموجب المرسوم سالف الذكر، رقم 2.14.280، وبالتالي أصبحت مديرية الحماية الاجتماعية للعمال تحت إشراف السلطة الحكومية المكلفة بالصحة والحماية الاجتماعية.

في هذا الإطار، ومن أجل ملاءمة القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، مع اختصاصات أعضاء الحكومة، عمل رئيس الحكومة على توجيه كتاب يرمي إلى تغيير أحكام هذا القانون، إلى المحكمة الدستورية، تحت عدد 1640 بتاريخ 30 نونبر 2022، يلتمس من خلاله التصريح بأن أحكام 26 مادة منه، لا تدخل في مجال القانون بالرغم من ورودها في نص تشريعي من حيث الشكل، بل يشملها اختصاص السلطة التنظيمية، ويمكن بناء على ذلك، تغييرها بمرسوم.

وحيث أن المحكمة الدستورية، أصدرت في ضوء ذلك، قرارها رقم 203/22 م.د في الملف رقم 249/22 بتاريخ 29 دجنبر 2022، تصرح من خلاله بأن المواد المذكورة تندرج في إطار القانون.

وعليه واستنادا على كل ما ذكر أعلاه، ونظرا لكون الحفاظ على النسق التشريعي يفرض تحديد السلطة الحكومية المعنية في النص التشريعي، وليس التنظيمي، فإن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، يتقدم بالمقترح الآتي القاضي بتتميم وتغيير القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وذلك بأن تحل عبارة "السلطة الحكومية المكلفة بالحماية الاجتماعية للعمال" محل عبارة "السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل"، وعبارة "السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالحماية الاجتماعية للعمال" محل عبارة "السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالتشغيل و....."، وعبارة "المصالح اللاممركزة الجهوية أو الإقليمية المختصة" محل عبارة "المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل" وعبارة "المدير الإقليمي المختص"، محل عبارة "المدير الإقليمي للتشغيل".

وشكرا

الملحق 3: الأسئلة الشفهية

المملكة المغربية
مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
المعارضة الاتحادية

الولاية التشريعية الحادية عشرة
2026-2021

الأسـئـلـة الـشـفـويـة

السيدة النائبة : لطيفة الشريف
العدد : 119

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
31	لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - المهدي العالوي - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	إحداث مؤسسات صحية بالقرى والمناطق النائية	الصحة والحماية الاجتماعية	10/11/2021				
43	لطيفة الشريف - الأمين البقالي الطاهري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معاناة مرضى السرطان وضمان حقهم في العلاج	الصحة والحماية الاجتماعية	13/11/2021				آني
53	عبد الرحيم شهيد - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - مولاي المهدي الفاطمي - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	التوزيع غير العادل للأطر الطبية	الصحة والحماية الاجتماعية	16/11/2021				آني
54	لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - نور الدين آيت الحاج - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ارتفاع أثمنة أدوية الأمراض المزمنة	الصحة والحماية الاجتماعية	16/11/2021				آني
67	مجيدة شهيد - لطيفة الشريف - محمود عبا - عبد الغني مخداد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معضلة البطالة وبرنامج الحكومة في مجال التشغيل	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	17/11/2021	22/11/2021		نور الدين آيت الحاج	آني

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
78	سعيد انميلي - لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات	الصحة والحماية الاجتماعية	22/11/2021				آني
101	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	عدم تفعيل الرعاية الثالثة بالمراكز الاستشفائية الجامعية	الصحة والحماية الاجتماعية	03/12/2021				آني
102	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	التأخر في مواعيد التشريح الطبي لمرضى السرطان	الصحة والحماية الاجتماعية	03/12/2021	27/12/2021	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	آني
130	الشرقاوي الزنايدي - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عتيقة جبرو - عبد القادر البوصيري - فاضل براس - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مشاكل المستوصفات بالعالم القروي	الصحة والحماية الاجتماعية	10/12/2021	19/12/2022	مجيدة شهيد	مجيدة شهيد	آني
132	مجيدة شهيد - الشرقاوي الزنايدي - عبد القادر البوصيري - لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الاستراتيجية الفاعلة للنهوض بقطاع التشغيل	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	10/12/2021				آني
133	لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - عتيقة جبرو - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الخصاص في مخزون الدم	الصحة والحماية الاجتماعية	10/12/2021				آني
155	سعيد انميلي - لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تأخر المواعيد الاستشفائية	الصحة والحماية الاجتماعية	15/12/2021				آني

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
196	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مأساة ومعانا ة المواطنين المغاربة العالقين بالخارج	الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	06/01/2022				آني
238	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ضرورة عودة الجماهير إلى الملاعب الرياضية	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	03/02/2022				آني
240	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	انطلاق الحملة الوطنية للقضاء عل سرطان عنق الرحم	الصحة والحماية الاجتماعية	04/02/2022	25/04/2022	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	آني
244	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	خطورة نشر وتوزيع صور الأطفال أو القاصرين	العدل	09/02/2022	30/05/2022	مجيدة شهيد	مجيدة شهيد	آني
256	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	التعقيدات المفروضة على القادمين إلى المغرب	الصحة والحماية الاجتماعية	14/02/2022				آني
276	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معاناة مرضى السرطان حاملي بطاقة الراميد	الصحة والحماية الاجتماعية	17/02/2022				آني
308	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	انقطاع دواء الأمينوكلوبيلين من مراكز تحاقن الدم والصيدليات	الصحة والحماية الاجتماعية	14/03/2022				آني
351	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معاناة مرضى السرطان من التنقل بين المدن	الصحة والحماية الاجتماعية	15/04/2022				آني

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
459	مجيدة شهيد - الأمين البقالي الطاهري - لطيفة الشريف - محمد البوعمري - نور الدين آيت الحاج - محمد أبركان - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تعثر الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026	النقل واللوجيستيك	08/06/2022				آني
487	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الاختلالات التي تشهدها البرامج السكنية الاجتماعية	إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	22/06/2022	31/10/2022	عتيقة جبرو	عتيقة جبرو	آني
489	لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تشجيع الدواء الجنيس	الصحة والحماية الاجتماعية	22/06/2022				آني
491	مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	عدد الأطباء الاجانب الذين تم التعاقد معهم	الصحة والحماية الاجتماعية	22/06/2022				آني
494	لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - عبد القادر البوصيري - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	المنح المخصصة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	22/06/2022	22/05/2023	عتيقة جبرو	عتيقة جبرو	آني
495	لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - عبد القادر البوصيري - مجيدة شهيد - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الحوار الاجتماعي مع مهنيي الصحة	الصحة والحماية الاجتماعية	22/06/2022				آني

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
528	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	أوضاع الأطر العاملة في مجالي طب الشغل والتفتيش	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	04/07/2022	03/07/2023	عتيقة جبرو	عتيقة جبرو	آني
529	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تأزم الوضع الصحي بالمناطق النائية	الصحة والحماية الاجتماعية	04/07/2022				آني
530	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	بطء المصادقة على الأنظمة الداخلية للمؤسسات	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	04/07/2022				آني
532	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حماية الطفولة المغربية من الألعاب الالكترونية الخطيرة	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	04/07/2022				آني
568	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	إطلاق حملة الكشف المبكر عن سرطان القولون والمعدة	الصحة والحماية الاجتماعية	18/08/2022				آني
569	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الارتفاع المهول والمبالغ فيه لتذاكر شركة الخطوط الملكية المغربية	النقل واللوجيستيك	19/08/2022				آني

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
574	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	المضايقات التي يتعرض لها المحامون داخل المؤسسات السجنية	العدل	05/09/2022				
595	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مدى التقدم في رقمنة الخدمات الصحية وحماية المعطيات الشخصية المتضمنة في الملفات الصحية للمرضى	الصحة والحماية الاجتماعية	19/09/2022				آني
596	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معالجة الوضعية الكارثية للأحياء الجامعية	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	19/09/2022	23/12/2024	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	آني
597	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تحسين العلاج الموجه للمصابين بأمراض القلب	الصحة والحماية الاجتماعية	19/09/2022				آني
599	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	سرطان الغدد اللمفاوية	الصحة والحماية الاجتماعية	19/09/2022				
600	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مراجعة المقتضيات القانونية للقيام بعمليات الإجهاض	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	20/09/2022	17/10/2022	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	
604	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معاناة مرضى الجهاز الهضمي	الصحة والحماية الاجتماعية	23/09/2022				آني
612	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مراجعة التعريفة المرجعية الوطنية	الصحة والحماية الاجتماعية	27/09/2022				
613	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	هزالة تعويضات الأطراف الصناعية	الصحة والحماية الاجتماعية	27/09/2022				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
629	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	نفاذ بعض أدوية مرضى السرطانات المتقدمة	الصحة والحماية الاجتماعية	11/10/2022	09/01/2023	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	آني
630	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تمكين الأمهات المعيلات لبناتهن وأبنائهن من دفتر الحالة المدنية	العدل	11/10/2022	28/11/2022	خدوج السلاسي	خدوج السلاسي	
650	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تنامي ظاهرة التحرش الجنسي ضد النساء	رئيس الحكومة	24/10/2022				
651	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	غياب مادة الأنسولين بالمستشفيات العمومية	الصحة والحماية الاجتماعية	26/10/2022				
657	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حرمان الحاصلين على شهادة بكالوريا حرة من التسجيل في الجامعات المغربية	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	02/11/2022				
664	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	انقطاع دواء levothyrox من سوق الأدوية	الصحة والحماية الاجتماعية	11/11/2022				
665	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	نقص أطباء تحليل التشريح الطبي بالمستشفيات الجامعية	الصحة والحماية الاجتماعية	11/11/2022				
669	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	توقف الدفع المباشر لجزء من تكاليف الرعاية بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الصحة والحماية الاجتماعية	14/11/2022				
840	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تسريب المعطيات الشخصية للمغاربة نحو جهات خارجية	رئيس الحكومة	20/01/2023				آني
849	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	رفض القروض البنكية لمرضى السرطان	الاقتصاد والمالية	23/01/2023				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
850	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تخفيف تكاليف التنقل على المصابين بمرضى السرطان	النقل واللوجيستيك	23/01/2023				
865	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حرمان الأطباء المقيمين من التغطية الصحية	الصحة والحماية الاجتماعية	30/01/2023				
867	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ارتفاع عدد الأطباء المتدربين بالمستشفيات العمومية	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	02/02/2023	08/01/2024	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	
868	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تكوين الأطباء في مجال الطب	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	02/02/2023	26/06/2023	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	
874	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	التوعية والتحسيس للحد من تنامي ظاهرة الانتحار في صفوف التلاميذ شباب	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	08/02/2023				
875	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ضرورة التدخل لوقف تزايد أسعار المنتوجات بالأسواق المغربية	رئيس الحكومة	13/02/2023				آني
887	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	وضعية عاملات وعمال الإنعاش الوطني	الداخلية	16/02/2023				
941	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	استراتيجية الوزارة لمواجهة ظاهرة اغتصاب الأطفال	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	04/04/2023				
942	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	استراتيجية الوزارة للحد من ظاهرة الاغتصاب عموما واغتصاب الأطفال على وجه الخصوص	العدل	04/04/2023				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
953	عبد القادر البوصيري - مجيدة شهيد - لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	إحداث المصالح اللاممركزة وتمتيعها بصلاحيات تقريرية فعلية	الصحة والحماية الاجتماعية	04/04/2023				
971	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	عدم الجواب على أسئلة النواب البرلمانين بالفريق الاشتراكي	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	13/04/2023				
972	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	عدم الجواب على أسئلة النواب البرلمانين بالفريق الاشتراكي	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	13/04/2023				
973	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - مجيدة شهيد - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	عدم الجواب على أسئلة النواب البرلمانين بالفريق الاشتراكي	الصحة والحماية الاجتماعية	13/04/2023				
1029	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مشاكل الصيدليات بالمراكز التجارية	الصحة والحماية الاجتماعية	02/05/2023				
1211	مجيدة شهيد - لطيفة الشريف - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تفعيل القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	18/07/2023				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
1212	مجيدة شهيد - لطيفة الشريف - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تفعيل القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	18/07/2023				
1213	مجيدة شهيد - لطيفة الشريف - عبد القادر البوصيري - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تفعيل القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	الصحة والحماية الاجتماعية	18/07/2023				
1278	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ضرورة تنظيم استعمال الدراجات الكهربائية التروتينيت بالمدن	النقل واللوجيستيك	04/10/2023				
1279	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	توفير وسائل النقل العام بالمجان أمام المواطنين الذين يعانون من أمراض مزمنة	النقل واللوجيستيك	04/10/2023				
1280	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تقديم مساعدات للعائلات من أجل اقتناء المستلزمات المدرسية	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	04/10/2023				
1281	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الحد من انتشار ظاهرة التنمر بالوسط المدرسي	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	04/10/2023				
1282	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الحد من هدر المياه وتلويثها بمغاسل السيارات	التجهيز والماء	04/10/2023				
1401	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	محاربة انتشار حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم	الصحة والحماية الاجتماعية	01/02/2024	22/12/2025	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
1402	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	نجاعة حملات التلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري	الصحة والحماية الاجتماعية	01/02/2024				
1403	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مواصلة التحسيس بأهمية تلقيح الأطفال	الصحة والحماية الاجتماعية	01/02/2024				
1404	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ولوج المرأة القروية لخدمة الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم	الصحة والحماية الاجتماعية	01/02/2024	14/10/2024	لطيفة الشريف	لطيفة الشريف	
1417	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق	استفادة المطلقات من التعويضات العائلية التي يمنحها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	12/02/2024				
1596	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	انتشار ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	16/07/2024				
1613	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الحصيلة السلبية للمشاركة المغربية بالدورة 33 من للألعاب الأولمبية -باريس 2024-	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	13/08/2024				
1626	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مواجهة تداعيات تكاليف التمدرس والارتفاع الملحوظ لأسعار المقررات والأدوات المدرسية	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	27/08/2024				
1709	لطيفة الشريف - المهدي العالوي - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تفعيل التوجه الاستراتيجي للمغرب الرقمي	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	07/10/2024				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
1714	عتيقة جبرو - لطيفة الشريف - حميد الدراق - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تفعيل التوجه الاستراتيجي للمغرب الرقمي	الصحة والحماية الاجتماعية	07/10/2024				
1733	محمد حوجر - لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حصيلة البرنامج الوطني تحسين استقبال المرتفقين بالإدارات العمومية المغربية	الداخلية	07/10/2024				
1745	الحسن لشكر - محمد حوجر - لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حصيلة البرنامج الوطني حول تفعيل المرسوم رقم 2.17.410 المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها	الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	07/10/2024				
1848	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تسقيف سن اجتياز مباريات قطاع التعليم	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	07/11/2024				
1849	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تسهيل استعمال رخص السياقة المغربية بألمانيا	النقل واللوجيستيك	07/11/2024				
1913	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ظاهرة الاتجار في مواعيد الحصول على تأشيرة شينغن	الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	16/12/2024				
2082	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	نفاذ مخزون دواء الميثادون	الصحة والحماية الاجتماعية	12/03/2025				
2090	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	اعتماد التوقيت الرسمي وإلغاء الساعة الاضافية بالمغرب	الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	07/04/2025				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
2091	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	فشل مخطط المغرب الأخضر وآليات التنزيل الناجع للجيل الأخضر	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	07/04/2025				
2121	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الأسباب التي تحول دون تسويق دواء ريتالين في المغرب	الصحة والحماية الاجتماعية	12/05/2025				
2124	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	وضعية مرضى فغر القولون (الستوما) وضرورة إدماجهم ضمن برامج الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي	الصحة والحماية الاجتماعية	15/05/2025				
2148	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	التعجيل بالمراجعة الشاملة لتعريفة المرجعية للأدوية لضمان الولوج الفعال للعلاجات الأساسية	الصحة والحماية الاجتماعية	21/05/2025				
2149	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حرمان النساء المطلقات المصابات بأمراض مزمنة أو خطيرة من الاستمرار في الاستفادة من التغطية الصحية بعد الطلاق	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	21/05/2025				
2154	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تسريع الحصول على تراخيص التسويق لمنتجات الطب النووي ببلادنا	الصحة والحماية الاجتماعية	27/05/2025				
2164	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حماية الأطفال والشباب من مخاطر الذكاء الاصطناعي	الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	05/06/2025				آني

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
2180	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	المشاركة الفعلية لمغاربة العالم في الانتخابات المقبلة	الداخلية	18/06/2025				
2185	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الحادث المؤسف الذي تعرضت له طفلة في أحد الشواطئ الوطنية مؤخرا	الداخلية	24/06/2025				آني
2186	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الوضعية المهنية لأعوان الاستقبال الناطقين باللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية	الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	25/06/2025				
2189	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	واقع الأخصائيين النفسيين بالمغرب	الصحة والحماية الاجتماعية	01/07/2025	27/10/2025	خدوج السلاسي	خدوج السلاسي	
2196	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	أوضاع شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية	النقل واللوجيستيك	04/07/2025				
2212	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	إلزام بعض شركات الطيران زبناءها الدفع بالبطاقة البنكية وبالعملة الصعبة حتى بالنسبة للرحلات الداخلية	السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	28/07/2025				
2213	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	إلزام بعض شركات الطيران زبناءها الدفع بالبطاقة البنكية وبالعملة الصعبة حتى بالنسبة للرحلات الداخلية	النقل واللوجيستيك	28/07/2025				
2215	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	مراجعة الاستراتيجيات التي تنهجها الوزارة في إعداد وتشييد مشاريع إحداث وتحديث المؤسسات الاستشفائية	الصحة والحماية الاجتماعية	29/07/2025				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
2220	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	معاناة مرضى السرطان والأمراض المزمنة من النقص الحاد والمتكرر في دواء المورفين	الصحة والحماية الاجتماعية	26/08/2025				
2253	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	حصر التلقيح ضد فيروس (HPV) على الفتيات دون الفتيان	الصحة والحماية الاجتماعية	03/11/2025				
2254	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	التأخير في استفادة المؤمنين صحيا	الصحة والحماية الاجتماعية	03/11/2025				
2256	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	شفافية العقود المتعلقة بعقود الشركة الوطنية للطرق السيارة	النقل واللوجيستيك	05/11/2025				
2291	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تعميم الولوج للاختبارات الجينية	الصحة والحماية الاجتماعية	02/12/2025				
2292	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	غياب المساعدات الاجتماعيات بالمراكز الصحية	الصحة والحماية الاجتماعية	02/12/2025				
2410	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	شفافية العقود المتعلقة بعقود الشركة الوطنية للطرق السيارة	التجهيز والماء	20/01/2026				
2424	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الفوارق الجهوية والنقص في العرض الصحي الموجه للمصابين بالتصلب المتعدد	الصحة والحماية الاجتماعية	02/02/2026				
2425	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	انقطاع الأدوية الأساسية	الصحة والحماية الاجتماعية	02/02/2026				

ر.ت	واضعو السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	عرض	تعقيب	ملاحظات
2426	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	ولوج المصابين بداء التصلب المتعدد إلى التأمين الصحي الإجباري (AMO)	الصحة والحماية الاجتماعية	02/02/2026				
2427	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	البطء الإداري ومعالجة ملفات مرضى التصلب المتعدد	الصحة والحماية الاجتماعية	02/02/2026				
2428	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الكلفة الحقيقية لمرض التصلب المتعدد وتحمل المصاريف	الصحة والحماية الاجتماعية	02/02/2026				
2429	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	الطلبة المصابون بالتصلب المتعدد وانقطاع التغطية	الصحة والحماية الاجتماعية	02/02/2026				
2463	لطيفة الشريف - وباقي أعضاء الفريق الاشتراكي	تداعيات فتح رأسمال الصيدليات	الصحة والحماية الاجتماعية	27/02/2026				

ملاحظة: حسب الحصيلة النهائية بعد اختتام الدورة التشريعية لسنة 2025-2026 طرحت النائبة البرلمانية ما مجموعه 139 سؤالا شفهيا

الملحق 4: الأسئلة الكتابية

المملكة المغربية
مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
المعارضة الاتحادية

الولاية التشريعية الحادية عشرة
2026-2021

الأسئلة الكتابية

السيدة النائبة : لطيفة الشريف
العدد : 63

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
99	لطيفة الشريف	وضعية مصلحة الولادة بالمستشفى الجهوي الفارابي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	03/12/2021	07/01/2022	45
159	لطيفة الشريف	تعرض طفل عمره حوالي أربع سنوات، لاعتداء جنسي في مؤسسة تعليمية بجرسيف	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	21/12/2021	07/01/2022	33
256	لطيفة الشريف	إحداث وحدات صناعية في مجال الطيران بالجهة الشرقية	الصناعة والتجارة	24/01/2022	22/03/2022	195
257	لطيفة الشريف	أسباب إقصاء إقليم وجدة من المرحلة الأولى لبرنامج أوراش	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	24/01/2022	07/07/2022	365
258	لطيفة الشريف	برمجة الرحلات الجوية من الدار البيضاء إلى وجدة	النقل واللوجيستيك	24/01/2022	22/03/2022	196
290	لطيفة الشريف	الوضع المزري للمركب الرياضي الأمل للتنس بالدار البيضاء	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	03/02/2022	30/03/2022	218
350	لطيفة الشريف	أسباب حرمان مجموعة من الأساتذة من التعويضات المتعلقة بالمشاركة في عملية تنظيم ومراقبة وإجراء الامتحانات الجامعية بجرسيف	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	01/03/2022		

7 / 1

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
351	لطيفة الشريف	مآل مشروع إحداث ثانوية إعدادية جديدة بدوار البعير في جماعة تادرت، إقليم جرسيف	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	01/03/2022	08/04/2022	238
352	عمر اعنان - لطيفة الشريف - محمد أبركان	حيثيات وأسباب تأخر تثنية الخط السككي بجهة الشرق	النقل واللوجيستيك	01/03/2022	06/01/2022	347
353	عمر اعنان - لطيفة الشريف - محمد أبركان	أسباب تأخر كهربة الخط السككي الرابط بين فاس وإقليم تازة، وعمالة وأقاليم جهة الشرق	التجهيز والماء	01/03/2022	09/05/2022	297
430	لطيفة الشريف	أسباب تأخر تنفيذ اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وانجاز برنامج إعادة هيكلة الدواوير الناقصة التجهيز بجماعة تادرت، إقليم جرسيف	إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	06/04/2022	29/08/2022	455
541	لطيفة الشريف	الوضعية المزرية للمستشفى الجامعي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	01/06/2022	29/08/2022	441
542	لطيفة الشريف	أسباب عدم فتح قسم الولادة بالمستشفى الجامعي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	01/06/2022	29/08/2022	442
543	لطيفة الشريف	غياب مصلحة خاصة بجراحة القلب والشرايين ووحدة انعاش بالمستشفى الجامعي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	01/06/2022	29/08/2022	443
555	لطيفة الشريف	غياب قسم الإنعاش ومصلحة الأشعة الخاصة بالأم والطفل بالمستشفى الجامعي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	02/06/2022	06/10/2022	516
556	لطيفة الشريف	غياب قسم الإنعاش ومصلحة الأشعة الخاصة بمرضى السرطان بمستشفى الحسن الثاني بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	02/06/2022	06/10/2022	517
557	لطيفة الشريف	الخصاص في قسم خاص بالإدمان بالمستشفى الجامعي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	02/06/2022	06/10/2022	518

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
655	لطيفة الشريف - عويشة زلفى - خدوج السلاسي - عمر اعنان	أسباب تأخر افتتاح الوحدة الصناعية لإنتاج الحليب بجرسيف	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	19/07/2022	20/09/2022	476
656	عمر اعنان - مجيدة شهيد - لطيفة الشريف - محمد أبركان - خدوج السلاسي - مليكة الزخنيني - عويشة زلفى	موقع توطين مشروع إحداث ثانوية إعدادية جديدة في جماعة تادرت، إقليم جرسيف	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	19/07/2022	21/10/2022	541
659	عمر اعنان - لطيفة الشريف - عتيقة جبرو - محمد أبركان - عالشة الكرجي - مجيدة شهيد - خدوج السلاسي - عويشة زلفى - مليكة الزخنيني	أزمة الماء الشروب في جماعات إقليم جرسيف	التجهيز والماء	20/07/2022	17/11/2022	594
660	لطيفة الشريف - عمر اعنانمحمد أبركان - خدوج السلاسيعويشة زلفى - عالشة الكرجي - مليكة الزخنيني - عتيقة جبرو - مجيدة شهيد	آليات وطرق تدبير الديون العالقة بذمة زبناء المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء - بإقليم جرسيف	الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	20/07/2022	22/03/2023	802
716	لطيفة الشريف	وفاة ثلاثة عمال داخل بئر لاستخراج الفحم الحجري بمدينة جرادة	الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	17/08/2022		
718	لطيفة الشريف	حادث السير المأساوي لحافلة لنقل المسافرين نواحي مدينة خريبكة	النقل واللوجيستيك	18/08/2022	17/11/2022	590
719	لطيفة الشريف	إطلاق حملة الكشف المبكر عن سرطان القولون والمعدة	الصحة والحماية الاجتماعية	18/08/2022	06/10/2022	500

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
721	لطيفة الشريف	انتشار ظاهرة سباق الدراجات النارية وما تسببه من إزعاج لراحة السكان بالدار البيضاء	الداخلية	19/08/2022	21/10/2022	534
737	لطيفة الشريف	حريق الحي الجامعي بوجدة	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	13/09/2022	16/10/2024	2600
738	لطيفة الشريف	حريق الحي الجامعي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	13/09/2022	06/10/2022	497
852	لطيفة الشريف	أحداث حريق الحي الجامعي بوجدة	الداخلية	24/10/2022	11/11/2022	555
853	لطيفة الشريف	إحداث مركب رياضي جديد لمدينة الدار البيضاء	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	25/10/2022	25/04/2023	872
868	لطيفة الشريف	مآل حاملي دبلوم patient partenaire-expert en cancérologie بكلية الطبة الخاصة UM6SS بالدار البيضاء	الصحة والحماية الاجتماعية	07/11/2022	03/02/2023	692
954	لطيفة الشريف	حرمان خريجي المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية بولو بالدار البيضاء من ديبلومات النجاح	الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	04/01/2023		
1128	لطيفة الشريف	سحب عدادات الكهرباء بمدينة وجدة	الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	30/01/2023	31/01/2024	1969
1141	لطيفة الشريف	تعويضات الطلبة الأطباء المقيمين الذين يتابعون تكويناتهم في السنة الأخيرة من التخصص	التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	02/02/2023	27/11/2023	1815
1173	لطيفة الشريف	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها ساكنة إقليم وجدة	الاقتصاد والمالية	13/02/2023	18/05/2023	921

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
1303	لطيفة الشريف	النقاش الذي أثاره استيراد المغرب لأبقار جيرولاندو	الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	04/04/2023	10/07/2023	1183
1529	لطيفة الشريف	إحداث المصالح اللاممركزة وتمتيعها بصلاحيات تقريرية فعلية بجهة الشرق	الداخلية	10/04/2023	03/07/2023	1116
1530	لطيفة الشريف	إحداث المصالح اللاممركزة وتمتيعها بصلاحيات تقريرية فعلية بجهة الشرق	التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	10/04/2023	31/01/2024	1957
1603	لطيفة الشريف	ملابسات وفاة مشجعة بمدخل المركب الرياضي محمد الخامس	الداخلية	02/05/2023	16/08/2023	1273
1729	لطيفة الشريف	تأخر الأشغال بالطريق الوطنية رقم 17 الرابطة بين وجدة وفجيج	التجهيز والماء	19/05/2023	10/12/2024	2682
1785	لطيفة الشريف	أوضاع قطاع الصحة بإقليم فجيج	الصحة والحماية الاجتماعية	25/05/2023	10/10/2023	1589
2481	لطيفة الشريف	تفعيل القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	الصحة والحماية الاجتماعية	18/07/2023	27/11/2023	1777
2829	لطيفة الشريف	تأخر افتتاح مركز الأورام بمدينة وجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	04/10/2023	07/11/2023	1722
2830	لطيفة الشريف	واقعة اعتداء مدير مؤسسة تابعة للبعثة الفرنسية بالمحمدية على مجموعة من تلاميذ المؤسسة	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	04/10/2023	05/01/2024	1862
2838	لطيفة الشريف	إمكانية احتضان جهة الشرق لبعض مباريات كأس العالم 2030	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	17/10/2023	29/04/2024	2179
2924	لطيفة الشريف	الرقابة على المنتوجات بأسواق مدينة وجدة	الداخلية	21/12/2023	08/03/2024	2011

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
2925	لطيفة الشريف	تسهيل استعمال رخص السياقة المغربية بألمانيا	النقل واللوجيستيك	21/12/2023	10/12/2024	2678
3254	لطيفة الشريف	تخلف المنتخب المغربي عن بطولة العالم للبارا- ألعاب القوى	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	21/05/2024	13/05/2025	3034
3597	لطيفة الشريف	أثر وتداعيات مشاركة أساتذة التعليم العمومي في الإحصاء العام للسكنى والإسكان	التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	19/08/2024		
4094	لطيفة الشريف	نفاذ مخزون دواء الميثادون بمركز طب الإدمان بطنجة	الصحة والحماية الاجتماعية	12/03/2025		
4213	لطيفة الشريف	استياء الرأي العام المحلي من استهداف الأطر الطبية بمدينة طنجة	الصحة والحماية الاجتماعية	24/04/2025		
4251	لطيفة الشريف	الأسباب التي تحول دون تسويق دواء ريتالين في المغرب	الصحة والحماية الاجتماعية	12/05/2025		
4258	لطيفة الشريف	شرعية وقانونية التراخيص الممنوحة لحراس السيارات بمدينة الدار البيضاء	الداخلية	13/05/2025		
4259	لطيفة الشريف	الوضعية المهترئة للطرق بعمالة أنفا	الداخلية	13/05/2025	15/10/2025	3288
4260	لطيفة الشريف	الإشكالات المتعلقة بالولوجيات في عمالة أنفا	الداخلية	13/05/2025	15/10/2025	3289
4400	لطيفة الشريف	غياب أجهزة الصراف الآلي (ATM) بمارينا السعيدية	السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	07/07/2025		
4425	لطيفة الشريف	وضعية الطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة	التجهيز والماء	18/07/2025		

ر.ت	واضع السؤال	موضوع السؤال	القطاع	تاريخ الإحالة	تاريخ الإجابة	رقم الجواب
4459	لطيفة الشريف	معاناة مرضى السرطان والأمراض المزمنة من النقص الحاد والمتكرر في دواء المورفين	الصحة والحماية الاجتماعية	26/08/2025		
4499	لطيفة الشريف	وضعية مصلحة جراحة الأطفال بمستشفى الأطفال التابع للمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء (سحب بتاريخ 19-09-2025)	الصحة والحماية الاجتماعية	15/09/2025		
4520	لطيفة الشريف	عقود التأمين الصحي لفائدة أجراء القطاع الخاص	الشغل	26/09/2025		
4579	لطيفة الشريف	توقف مشروع المجمع الثقافي بدرب غلف بالدار البيضاء	الشباب والثقافة والتواصل	04/11/2025		
4639	لطيفة الشريف	غياب التجهيزات الطبية الأساسية بمستشفى الفارابي بوجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	24/11/2025		
4768	لطيفة الشريف	اختلالات تدبير الحالات الاستعجالية للأطفال بين المستشفى الجامعي محمد السادس ومستشفى الفارابي بإقليم وجدة	الصحة والحماية الاجتماعية	30/12/2025		
4985	لطيفة الشريف	إضراب الصيادلة	الصحة والحماية الاجتماعية	27/02/2026		

ملاحظة: حسب الحصيلة النهائية بعد اختتام الدورة التشريعية لسنة 2025-2026 طرحت النائبة البرلمانية ما مجموعه 83 سؤالا كتابيا

الملحق 5 : طلبات عقد اجتماعات اللجان

المملكة المغربية
مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
المعارضة الاتحادية

الولاية التشريعية الحادية عشرة
2026-2021

طلبات عقد اجتماعات اللجان

السيدة النائبة : لطيفة الشريف
العدد : 3

ر.ت	الموضوع	اللجنة	تاريخ الإرسال	تاريخ البرمجة
19	مرض السرطان بالمغرب	القطاعات الاجتماعية	24/11/2021	
111	الإجراءات الحكومية المتخذة في مجال حماية الطفولة، وخاصة التدابير الرامية إلى محاربة الاغتصاب والإجهاض السري في أوساطها	القطاعات الاجتماعية	21/09/2022	
136	التدابير الحكومية الاستباقية لحماية الطفولة المغربية من جميع صور وأشكال العنف والاغتصاب	القطاعات الاجتماعية	04/04/2023	

1 / 1